

مؤقت

مجلس الأمن



السنة الثامنة والسبعون

الجلسة ٩٢٦٠

الثلاثاء، ١٤ شباط/فبراير ٢٠٢٣، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيسة	السيد بورغ	(مالطة)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوماكوف
	إكوادور	السيد بيريس لوسي
	ألبانيا	السيد خوجة
	الإمارات العربية المتحدة	السيد السويدي
	البرازيل	السيد دي ألميدا فيليو
	سويسرا	السيد غوربر
	الصين	السيد جانغ جون
	غابون	السيد بيانغ
	غانا	السيد أغيمان
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة باربرا وودورد
	موزامبيق	السيدة دلوfo
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة توماس - غرينفيلد
	اليابان	السيد إيشيكاني

جدول الأعمال

الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين

ارتفاع مستوى سطح البحر: آثاره على السلام والأمن الدوليين

رسالة مؤرخة ٢ شباط/فبراير ٢٠٢٣ موجهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة لمالطة لدى

الأمم المتحدة (S/2023/79)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: (Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



23-04409 (A)



افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقرَّ جدول الأعمال.

الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين

ارتفاع مستوى سطح البحر: آثاره على السلام والأمن الدوليين

رسالة مؤرخة ٢ شباط/فبراير ٢٠٢٣ موجهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة لمالطة لدى الأمم المتحدة (S/2023/79)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أرحب ترحيباً حاراً بالأمين العام وكذلك بالوزراء والممثلين الرفيعي المستوى، فحضورهم اليوم يؤكد أهمية الموضوع قيد المناقشة.

وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو إلى المشاركة في هذه الجلسة ممثلي الأرجنتين، الأردن، أنتيغوا وبربودا، إندونيسيا، أوكرانيا، جمهورية إيران الإسلامية، أيرلندا، إيطاليا، بابوا غينيا الجديدة، بالاو، البحرين، البرتغال، بنغلاديش، بوتسوانا، تايلند، توفالو، تونغغا، جزر مارشال، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية كوريا، جورجيا، الدانمرك، ساموا، سلوفينيا، سنغافورة، سيراليون، شيلي، غواتيمالا، غيانا، الفلبين، فيجي، فييت نام، كندا، كوستاريكا، كيريباس، كينيا، لاوس، لبنان، ليختنشتاين، مصر، المغرب، المكسيك، ملديف، المملكة العربية السعودية، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، ناورو، النمسا، النيجر، نيوزيلندا، هايتي، الهند، هولندا، اليونان.

وفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات التالية أسماؤهم للمشاركة في هذه الجلسة: سعادة السيد تشابا كوروسي، رئيس الجمعية العامة؛ ومعالي السيد بوغدان أوريسكو، الرئيس المشارك للفريق الدراسي التابع للجنة القانون الدولي المعني بارتفاع مستوى سطح البحر ووزير خارجية رومانيا؛ والسيدة كورال باسيبي، مديرة تغير المناخ في جماعة المحيط الهادئ ورئيسة توفيا نيوي.

ووفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو كذلك التالية أسماؤهم للمشاركة في هذه الجلسة: سعادة السيد سيلفيو

غونزالزو، القائم بالأعمال بالنيابة لوفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة؛ والسيد أود ريدار هومليغارد، الممثل الخاص للأنتربول لدى الأمم المتحدة.

وأقترح أن يدعو المجلس المراقب الدائم لدولة الكرسي الرسولي ذات مركز المراقب لدى الأمم المتحدة للمشاركة في الجلسة، وفقاً للنظام الداخلي المؤقت والممارسة المتبعة في ذلك الشأن.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. وأود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2023/79، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ٢ شباط/فبراير ٢٠٢٣ موجهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة لمالطة لدى الأمم المتحدة، تحيل بها مذكرة مفاهيمية بشأن البند قيد النظر.

أعطي الكلمة الآن للأمين العام، معالي السيد أنطونيو غوتيريش. الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): أتوجه بالشكر إلى حكومة مالطة على تسليطها الضوء على الآثار المأساوية لارتفاع منسوب مياه البحر على السلم والأمن العالميين.

إن ارتفاع منسوب البحار يغرق المستقبل. وارتفاع مستوى سطح البحر ليس تهديداً في حد ذاته فحسب؛ بل إنه عامل مضاعف للمخاطر. وبالنسبة لمئات الملايين من الناس الذين يعيشون في الدول الجزرية الصغيرة النامية وغيرها من المناطق الساحلية المنخفضة في جميع أنحاء العالم، فإن ارتفاع مستوى سطح البحر سيل من المشاكل. فارتفاع منسوب مياه البحار يهدد الأرواح ويعرض للخطر إمكانية الحصول على المياه والغذاء والرعاية الصحية.

ويمكن أن يؤدي تسرب المياه المالحة إلى القضاء على وظائف واقتصادات بأكملها في صناعات رئيسية، مثل الزراعة ومصايد الأسماك والسياحة. ويمكنه أن يلحق الضرر بالبنية التحتية الحيوية أو يدمرها، بما في ذلك أنظمة النقل والمستشفيات والمدارس، خاصة عندما يقترن بالظواهر الجوية القصوى المرتبطة بأزمة المناخ. ويهدد ارتفاع منسوب مياه البحار وجود بعض المجتمعات بل والبلدان المنخفضة.

غرب أفريقيا بالبنية التحتية والمجتمعات المحلية، وتقوض الزراعة وغالبا ما تسفر عن خسائر في الأرواح. وفي شمال أفريقيا، يؤدي تسرب المياه المالحة إلى تلوّث الأراضي وموارد المياه العذبة، وتدمير المحاصيل وسبل العيش على حد سواء. كما تعاني الصومال أيضا من تسرب المياه المالحة، مما يسهم في التنافس على موارد المياه العذبة الشحيحة.

وفي جميع أنحاء العالم، تؤدي زيادة سخونة الكوكب إلى ذوبان الأنهار الجليدية والصفائح الجليدية. ووفقا للإدارة الوطنية للملاحة الجوية والفضاء في الولايات المتحدة، تفقد القارة القطبية الجنوبية ما معدله ١٥٠ بليون طن من الكتلة الجليدية سنويا. ويذوب الغطاء الجليدي في جرينلاند بشكل أسرع، حيث يفقد ٢٧٠ بليون طن سنويا. فيجب علينا أن نفكر في مئات الملايين من السكان الذين يعيشون في أحواض الأنهار في جبال الهيمالايا. وقد رأينا بالفعل كيف أدى ذوبان جبال الهيمالايا إلى تفاقم الفيضانات في باكستان.

ولكن إذ تتحسر تلك الأنهار الجليدية على مدى العقود المقبلة، سوف تنقلص أنهار السند والغانج وبراهماپوترا بمرور الوقت، وسيجعل ارتفاع مستويات سطح البحر، مقترنا بتسرب عميق للمياه المالحة، أجزاء كبيرة من دلتاها الضخمة غير صالحة للسكن ببساطة. ونرى تهديدات مماثلة في دلتا نهر الميكونغ وما وراءها.

ولا يمكن تصور عواقب كل هذه الأحداث. فيمكن أن تختفي المجتمعات المنخفضة وبلدان بأكملها إلى الأبد. وسنشهد هجرة جماعية لشعوب بأكملها على نطاق مهول، وسنرى منافسة شرسة أكثر من أي وقت مضى على المياه العذبة والأراضي والموارد الأخرى. ويؤدي تأثير ارتفاع منسوب مياه البحار بالفعل في خلق مصادر جديدة لعدم الاستقرار والنزاع. فيجب علينا أن نواجه هذا المد المتصاعد من انعدام الأمن باتخاذ إجراءات في ثلاثة مجالات.

أولا، يجب علينا أن نعالج السبب الجذري لارتفاع منسوب مياه البحار - أزمة المناخ. إن عالمنا يندفع متجاوزا حد احتراز ١,٥ درجة مئوية الذي يتطلبه مستقبل صالح للعيش، ومع السياسات الحالية،

وقد أصدرت المنظمة العالمية للأرصاد الجوية (WMO) للتو مجموعة جديدة من البيانات توضح الخطر الجسيم لارتفاع منسوب مياه البحار. فقد ظل متوسط مستويات سطح البحر العالمية يرتفع بشكل أسرع منذ عام ١٩٠٠ مقارنة بأي قرن سابق في السنوات ٣٠٠٠ الماضية. وظلت درجة حرارة المحيط العالمي ترتفع بشكل أسرع خلال القرن الماضي أكثر من أي وقت مضى في السنوات الـ ١١٠٠٠ الماضية.

وفي نفس الوقت، تخبرنا المنظمة العالمية للأرصاد الجوية أنه حتى لو اقتصر الاحترار العالمي بأعجوبة على ١,٥ درجة مئوية، فسيظل هناك ارتفاع كبير في مستوى سطح البحر. فأى كسر من الدرجة مهم. وإذا ما ارتفعت درجات الحرارة بمقدار ٢ درجة مئوية، قد يتضاعف مستوى الارتفاع ذاك، مع زيادة درجات الحرارة التي تؤدي إلى زيادات أسية في مستوى سطح البحر. وعلى ضوء أي سيناريو، فإن دولا مثل بنغلاديش والصين والهند وهولندا كلها معرضة للخطر. وستواجه المدن الكبرى في كل قارة، بما في ذلك القاهرة ولاغوس ومابوتو وبانكوك ودكا وجاكرتا ومومباي وشنغهاي وكوبنهاغن ولندن ولوس أنجلوس ونيويورك وبوينس آيرس وسانتياغو، تأثيرات خطيرة. والخطر حاد بشكل خاص بالنسبة لما يقرب من ٩٠٠ مليون شخص يعيشون في المناطق الساحلية على ارتفاعات منخفضة. وذلك ١ من كل ١٠ أشخاص على وجه الأرض.

وقد شهدت بعض السواحل بالفعل ثلاثة أضعاف متوسط معدل ارتفاع مستوى سطح البحر. وقد رأيت بأمر عيني كيف يواجه الناس في الدول الجزرية الصغيرة النامية في غرب المحيط الهادئ مستويات ارتفاع سطح البحر تصل إلى أربعة أضعاف المتوسط العالمي. وفي منطقة البحر الكاريبي، أسهم ارتفاع منسوب مياه البحار في تدمير سبل العيش المحلية في قطاعي السياحة والزراعة.

ويؤدي ارتفاع منسوب مياه البحار والآثار المناخية الأخرى بالفعل إلى فرض شكل من أشكال إعادة التوطين في فيجي وفانواتو وجزر سليمان وأماكن أخرى. وتضرر الفيضانات وتآكل السواحل في

وفي العام الماضي، درست لجنة القانون الدولي هذه المسألة واستكشفت مجموعة من الخيارات لمعالجتها، بما في ذلك الحفاظ على كيان الدولة على الرغم من فقدان الأراضي، والتنازل عن أجزاء من الأراضي أو تخصيصها للدولة العضو في الأمم المتحدة المتضررة، أو حتى إنشاء اتحادات كونفدرالية للدول.

ومن الضروري إجراء هذه المناقشات بغية إيجاد حلول، وأشيد بالوفود في اللجنة السادسة التي تشارك بنشاط في هذه المسائل. ويجب أن نواصل العمل من أجل حماية السكان المتضررين وضمان حقوقهم الإنسانية الأساسية.

ولمجلس الأمن دور حاسم يؤديه في تعبئة الإرادة السياسية للتصدي للتحديات الأمنية المدمرة التي يشكلها ارتفاع مستوى سطح البحار. ويجب علينا جميعاً مواصلة منح هذه القضية المكانة التي تستحقها ودعم الحياة وسبل العيش والمجتمعات المحلية على الخط الأمامي لهذه الأزمة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمين العام على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن لرئيس الجمعية العامة.

السيد كوروسي (تكلم بالإنكليزية): أشكر الوزير إيان بورغ والبعثة الدائمة لمالطة على عقد هذه المناقشة الهامة.

إننا في حقبة جديدة من التاريخ، حقبة من الأزمات المتتالية والمتشابكة والسريعة والكاسحة. لا يمكننا أن ننكر أن تغير المناخ هو أحد أكبر التحديات التي يواجهها جيلنا. وقد كانت هذه هي المسألة الوحيدة أكثر المسائل التي أثارها قادة العالم خلال الأسبوع الرفيع المستوى في أيلول/سبتمبر ٢٠٢٢. وهي أكبر محفز منفرد للشباب الذين يتظاهرون في الشوارع، لأن تقاعسنا يسلبهم مستقبلهم. وهي مسألة تتطلب التركيز والاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

وبالنسبة للجمعية العامة، يعني ذلك تسريع العمل بشأن المناخ والمياه. وبالنسبة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، يعني ذلك معالجة الجوانب الاجتماعية والاقتصادية. وإذا أردنا أن نعالجها من خلال نهج

فإنه يتجه نحو ٢,٨ درجة مئوية - وهو حكم بالإعدام على البلدان الضعيفة.

ونحن بحاجة ماسة إلى المزيد من العمل المتضافر للحد من الانبعاثات وضمان العدالة المناخية. ويجب أن تمتلك البلدان النامية الموارد اللازمة للتكيف وبناء القدرة على الصمود ضد الكوارث المناخية. وذلك يعني، من بين أمور أخرى، الوفاء بتمويل صندوق الخسائر والأضرار والوفاء بالتزام تمويل المناخ البالغ ١٠٠ بليون دولار للبلدان النامية ومضاعفة تمويل التكيف والاستفادة من التمويل الخاص الضخم بتكلفة معقولة.

ثانياً، يجب علينا أن نوسع فهمنا للأسباب الجذرية لانعدام الأمن. ويتطلب ذلك تحديد ومعالجة طائفة أوسع بكثير من العوامل التي تقوض الأمن، من الفقر والتمييز وعدم المساواة وانتهاكات حقوق الإنسان إلى الكوارث البيئية، مثل ارتفاع منسوب مياه البحر.

ولهذا السبب، على سبيل المثال، يدعم صندوق بناء السلام بنشاط الجهود الشعبية في مجال القدرة على الصمود في مواجهة آثار تغير المناخ. ويجب علينا كذلك أن نحسن التبصر والإنذارات المبكرة لإعداد المجتمعات الضعيفة وحمايتها. ومن الأمثلة الرئيسية على ذلك خطتنا لضمان أن تحمي نظم الإنذار المبكر من الكوارث الطبيعية كل شخص على وجه الأرض في غضون خمس سنوات.

(تكلم بالفرنسية)

ثالثاً، يجب علينا أن نعالج عواقب ارتفاع منسوب مياه البحر على الأطر القانونية وحقوق الإنسان. فارتفاع مناسيب مياه البحر يؤدي حرقاً إلى تقلص الكتل الأرضية، مما يؤدي إلى نزاعات محتملة حول السلامة الإقليمية والمساحات البحرية. ويجب أن يكون النظام القانوني الحالي تطلعيًا وأن يسد الثغرات في الأطر القائمة. ويشمل ذلك القانون الدولي للاجئين. ويعني ذلك أيضاً وضع حلول قانونية وعملية مبتكرة لمعالجة آثار ارتفاع مستوى سطح البحر على التشريد القسري وعلى وجود الإقليم البري ذاته لبعض الدول. إن حقوق الإنسان الخاصة بالأشخاص لا تختفي عندما تختفي منازلهم.

نحن نعرف المخاطر، ونرى أوجه عدم اليقين وعدم الاستقرار التي سنواجهها. ولا يمكن أن يخالجنّا شك في أن هذه الأمور ستفتح الباب أمام النزاعات والمنازعات، مما يعرض السلام والأمن العالميين للخطر. وحيثما يكون ذلك الباب مفتوحا، تقع على عاتق المجلس مسؤولية العمل. ومن الأهمية بمكان الاستثمار في المنع اليوم، بدلا من معالجة الآثار المترتبة على ندرة الغذاء والهجرة الجماعية غدا.

ويمكننا أن نتفق على أن ذلك أمر منطقي من الناحيتين الأخلاقية والمالية، ويمكن أن يتخذ أشكالا عديدة. وينبغي لنا أن ندمج تحليل المناخ في تخطيطنا لمنع نشوب النزاعات وجهود الحماية، وينبغي أن ندرك أهمية العمل المناخي كأداة رئيسية لبناء السلام.

يقدم العلم والبيانات أدلة محايدة لتوجيه قراراتنا. كما يخبرنا العلم أن اختفاء المدن أو البلدان يعتمد على ما إذا كنا كبشر نتصدى للتهديد. وبشكل اتفاق باريس بشأن تغير المناخ وأهدافه المتعلقة بالتخفيف من آثار المخاطر والتكيف والتمويل دفاعا الأساسي ضد هذا الخطر.

ونحن بحاجة إلى رفع طموحاتنا بشكل جماعي. والجمعية العامة تقوم بدورها. في الأسبوع الماضي تحديدا، استمعنا إلى إحاطة قدمها علماء بارزون بشأن الصلات بين المناخ والنزاع والتعاون. وقد استمعت إلى النداءات العاجلة الموجهة إلى قادة العالم لاتخاذ نهج يشمل الحكومة بأسرها والمجتمع بأسره إزاء تلك المسائل.

لدينا البيانات. ولدينا الأطر. والمطلوب الآن، أكثر من أي وقت مضى، هو الإرادة السياسية للعمل. وكما قال رئيس سيشيل رامكالاوان في أيلول/سبتمبر (انظر A/77/PV.5): "نحن بحاجة إلى إجراءات جريئة، وليس إلى وعود لم يتم الوفاء بها".

وسيتذكر الكثيرون على هذه الطاولة عام ٢٠١٢، عندما أجبر الإعصار ساندي مقر الأمم المتحدة في نيويورك على الإغلاق لمدة ثلاثة أيام متتالية غير مسبوق. واندفع المد العاصفي من نهر إيست ريفير ليغطي طريق فرانكلين د. روزفلت الموازي للنهر وتدفقت المياه لتغرق الطوابق السفلى من مقر الأمم المتحدة. وكانت هناك أسماك تسبح في الطابق السفلي بجوار خواديم الحاسب الآلي الخاص بالأمم

يشمل الأمم المتحدة بأسرها، كما ينبغي لنا، فإن لمجلس الأمن دورا يؤديه أيضا.

وفقا للكاتب القديم من سورية، بوبيلوس سيروس، "يمكن لأي شخص أن يمسك بالدفة عندما يكون البحر هادئا". لكن بحارنا ليست هادئة اليوم. فمستوى سطحها في ارتفاع. وكما ذكر الأمين العام، فإن مستويات سطح البحر، بالمعدل الحالي، ستكون أعلى بمقدار ١ إلى ١,٦ متر بحلول عام ٢١٠٠، وفقا للبرنامج العالمي لبحوث المناخ. وهذا يعني أنه في أقل من ٨٠ عاما، من المحتمل أن يحتاج ٢٥٠ إلى ٤٠٠ مليون شخص إلى منازل جديدة في مواقع جديدة.

وغني عن القول إن تشريد مئات الملايين من الناس يشكل خطرا أمنيا. ومع تركيز جزء كبير من الزراعة العالمية على السهول الساحلية والجزر المنخفضة، فإن ارتفاع مستوى سطح البحر يثير أيضا أسئلة طويلة الأجل حول بقاء البشرية.

وفي دلتا نهر النيل ودلتا نهر الميكونغ، وهما من أغنى المناطق الزراعية في العالم، ستغرق نسبة تتراوح بين ١٠ و ٢٠ في المائة من الأراضي الصالحة للزراعة تحت الماء. هاتان وغيرهما من مناطق دلتا الأنهار الخصبة هي الآن من موردي الأرز وسلال الخبز لبلدانهم ومناطقهم. كما أنها قطع حيوية الأهمية في الأحجية المعقدة للتغذية العالمية لإطعام سكاننا المتزايدين. ويمكن أن تكون لفقدان هذه المناطق آثار غير مباشرة في جميع أنحاء العالم.

كما أن ارتفاع مستوى سطح البحر الناجم عن المناخ يثير مسائل قانونية جديدة تقع في صميم الهوية الوطنية وهوية الدولة. فماذا يحدث لسيادة دولة ما وعضوية الأمم المتحدة وحقوق تصويت مواطنيها إذا غرقت تحت سطح البحر؟ وهناك قواعد حول إنشاء الدول، ولكن لا شيء عن اختفائها المادي. وكما تساءل الأمين العام عن حق، من يهتم بسكانها المشردين؟ وكيف ستؤثر التغييرات الأولى على الشواطئ على الحدود البحرية؟ وكيف سيؤثر ذلك على المناطق الاقتصادية الخالصة؟ وأرحب باتخاذ لجنة القانون الدولي واللجنة السادسة التابعة للجمعية العامة موقفا استباقيا بالنظر في تلك المسائل للمناقشة على سبيل الاستعجال.

البحر، وهو أثر سلبي مباشر لتغير المناخ، له تداعيات واضحة على الأمن والاستقرار في جميع أنحاء العالم. إنه يخلق مشاكل عالمية تؤثر على المجتمع الدولي بأسره وبالتالي تتطلب حلولاً عالمية. ولهذا السبب، تتصدر الأمم المتحدة بحق الجهود الرامية إلى معالجة عواقبه، وإيجاد الحلول المناسبة، ومنع المخاطر المرتبطة بالنزاعات الدولية.

ويشكل ارتفاع مستوى سطح البحر خطراً حقيقياً على أكثر من ثلثي الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، التي يحتمل أن تتأثر بشكل مباشر أو غير مباشر. والعلم في هذا الصدد واضح، كما يتبين من أحدث تقارير التقييم الصادرة عن تقرير التقييم للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ عن التوقعات المفزعة لارتفاع مستوى سطح البحر. والواقع أن عدداً متزايداً من تقييمات الخبراء يخلص إلى أن هذه الظاهرة تشكل أخطاراً متزايدة على أمن البشر وأمن الدولة. وتشمل الآثار والنتائج السلبية على صعيد الأمن الوطني والدولي المرتبطة بارتفاع مستوى سطح البحر تداعياته على السواحل، التي تُدفع بسبب تلك الظاهرة في اتجاه البر، مما يؤثر على خطوط الأساس، بحيث يرجح أن يتأثر موقعها الفعلي بالتغيرات المادية في مواقع السواحل وتشكيلها، فضلاً عن المناطق البحرية التي تقاس من خطوط الأساس هذه - المياه الإقليمية؛ المناطق المتاخمة والمناطق الاقتصادية الخالصة - وبالتالي فإن استحقاقات الدول الساحلية في تلك المناطق والوصول إلى الموارد الموجودة فيها مهددة.

ومن المرجح أن تؤدي هذه الخسارة في الموارد التي يعتمد عليها سكان الساحل في معيشتهم إلى زيادة التنافس على الموارد الطبيعية، وإلى جانب تدهور الظروف المعيشية، إلى الهجرة القسرية وتشريد هؤلاء السكان أيضاً. ويمكن أن يؤثر ارتفاع مستوى سطح البحر أيضاً على المنشآت العسكرية الساحلية والبنية التحتية الحيوية. والأهم من ذلك أنه يمكن أن يؤدي إلى فقدان أراضي الدولة. والواقع أن ارتفاع مستوى سطح البحر يشكل تهديداً وجودياً للدول الساحلية المنخفضة، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية، التي قد تعتبر أن كيانات دولها وسيادتها في خطر، لأن سطح أراضيها قد يكون مغطى تماماً بالبحر أو يصبح غير صالح للسكن تماماً.

المتحدة. وفي أعقاب ذلك، واجهت الأمم المتحدة انتقادات حادة بسبب صمتها وعدم استعدادها.

وبعد أكثر من عقد من الزمان، أتوجه بالسؤال إلى الجميع هنا اليوم: هل نحن مستعدون؟ هل قام كل واحد منا بدوره لدعم المسؤولية الجماعية لإدارة المخاطر الأمنية المتعلقة بالمناخ؟ هل تعلمنا دروس الوقاية؟ وكما لاحظ لاو تزو بحكمة، قبل مئات السنين: "إذا لم تغير اتجاهك، فقد ينتهي بك الأمر إلى حيث تتجه".

تفتح حالات الطوارئ المناخية نوافذ جديدة للتعاون وشمول الجميع. فلنعزز شراكاتنا إذن. ولنشجع الخبرة المحلية لتوجيه تصميمنا. فلدينا ما يكفي من الأزمات التي نواجهها. إن جداول أعمالنا حافلة بالبؤس، وهي آخذة في التوسع. لقد آن أوان تحولنا. وسأعمل على دعم الدول الأعضاء لكفالة اضطلاع الجمعية العامة بدورها في ذلك. وأناشد المجلس أن يؤدي دوره. وإذا لم يؤدي دوره، أخشى أن يمثل رئيس الجمعية العامة في عام ٢٠١٠، أو حتى في عام ٢٠٥٠، أقل من ١٩٣ دولة عضواً في الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد كوروسي على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية رومانيا.

السيد أوريسكو (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الرئاسة المالطية وزميلي، الوزير بورغ، على دعوتي إلى تقديم إحاطة إلى مجلس الأمن بشأن الموضوع المهم جداً وهو ارتفاع مستوى سطح البحر وآثاره الأمنية.

إنني أتكلم اليوم بصفتي عضواً في لجنة القانون الدولي ورئيساً مشاركاً لفريق الدراسة التابع لها المعني بارتفاع مستوى سطح البحر وعلاقته بالقانون الدولي، وهو منصب أشغله بالإضافة لكوني وزير خارجية رومانيا. وأود أيضاً أن أبلغ المجلس بأنني تشاورت، لدى إعداد هذه المداخلة، مع زملائي، الرئيسين المشاركين لفريق الدراسة؛ والسيدة أورال، ممثلة تركيا؛ والسيدة غالفاو تيليس ممثلة البرتغال؛ والسيد رودا سانتولاريا ممثل بيرو. ورسالتي اليوم واضحة: إن ارتفاع مستوى سطح

الثانية من ورقات المسائل المطروحة، التي كانت مكرسة لكيان الدولة وحماية الأشخاص المتضررين من ارتفاع مستوى سطح البحر. وقد نوقشت مناقشة مستفيضة في العام الماضي داخل لجنة القانون الدولي واللجنة السادسة. وبينما نتكلم الآن، أقوم أنا والسيدة أورال بوضع اللمسات الأخيرة على ورقة بالإضافة إلى الورقة الأولى من ورقات المسائل المطروحة، التي تركز على بعض الجوانب المهمة المتصلة أيضا بقانون البحار، بغية زيادة تطوير تحليل الورقة الأولى من ورقات المسائل المطروحة.

ما هي الحلول القانونية التي يمكن وضعها؟ فيما يتعلق بجوانب قانون البحار، من الواضح أنه بالنسبة لجميع الدول المتأثرة بارتفاع مستوى سطح البحر، فإن المناطق البحرية المنشأة بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار أساسية لاقتصاداتها وأمنها الغذائي وصحتها وسبل عيشها. ولذلك، فإن مفهوم الاستقرار القانوني والأمن واليقين والقدرة على التنبؤ فيما يتعلق بالمناطق البحرية يكتسي أهمية قصوى. والورقة الإضافية التي نعمل عليها حاليا تركز، في جملة أمور، على ذلك المفهوم الأساسي. وقد اقترح بالفعل الرئيسان المشاركان في الورقة الأولى من ورقات المسائل المطروحة لعام ٢٠٢٠ أحد الخيارات لكفالة الأمن الذي تشدد الحاجة إليه وأيدته دول من مختلف مناطق العالم، كما يتضح من التقارير المقدمة إلى لجنة القانون الدولي وعدد كبير من البيانات المقدمة في اللجنة السادسة، فضلا عن الإعلانات الجماعية الإقليمية وعبر الإقليمية، مثل إعلان قادة منتدى جزر المحيط الهادئ في آب/أغسطس ٢٠٢١ بشأن الحفاظ على المناطق البحرية في مواجهة ارتفاع مستوى سطح البحر المتصل بتغير المناخ الذي اعتمدته الدول الأعضاء الـ ١٨ في منتدى جزر المحيط الهادئ وإعلان أيلول/سبتمبر ٢٠٢١ الصادر عن رؤساء دول وحكومات تحالف الدول الجزرية الصغيرة البالغ عددهم ٣٩ رئيسا.

ويشير ذلك الحل الممكن إلى تفسير اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بأنه لا يوجد التزام بموجب المعاهدة بالحفاظ على خطوط الأساس والحدود الخارجية للمناطق البحرية قيد الاستعراض

ما هي خياراتنا للتعامل مع الآثار الأمنية لارتفاع مستوى سطح البحر؟ وتتطلب هذه الظاهرة تغييرات في السياسات وتغييرات قانونية في نفس الوقت. نحن بحاجة إلى الرد بسرعة وكفاءة، بما في ذلك باستخدام جميع الأدوات السياسية والقانونية والمؤسسية المتاحة في إطار الأمم المتحدة. وبما أن سواحل الدول هي أول من يتضرر من ارتفاع مستوى سطح البحر، فهناك خياران على الأقل للعمل من أجل حماية السواحل، وبالتالي أراضي الدول وسكانها وحقوقها، فضلا عن مناطقها البحرية ومواردها، أي مصالح الدول المتضررة وحقوقها.

أحد مسارات العمل هذه هو حماية الساحل ماديا من خلال التحصينات الساحلية والتمتين. ولكن ذلك مكلف جدا، والدول الجزرية الصغيرة النامية والعديد من الدول الساحلية المنخفضة لا تستطيع ببساطة تحمل هذه التكاليف. ويجب على المجتمع الدولي أن يجد أدوات مبتكرة لدعم هذه الجهود. في أيلول/سبتمبر ٢٠٢٢، في الحدث الرفيع المستوى بشأن موضوع "البقاء في طبيعة التفكير الاستراتيجي: الأمن المناخي والقانون الدولي"، الذي نظّمته ألمانيا وبالاو على هامش المناقشة الرفيعة المستوى للجمعية العامة، اقترحت إنشاء صندوق تبرعات دولي لهذا الغرض، وأكرر هذا الاقتراح اليوم.

الخيار الثاني هو استخدام القانون الدولي. إن لجنة القانون الدولي، إذ تضع في اعتبارها احتياجات الدول الأعضاء ونداءاتها، فضلا عن أن آثار ارتفاع مستوى سطح البحر تمثل شاعلا ملحا للمجتمع الدولي ككل، أدرجت على الفور في جدول أعمالها النشاط لعام ٢٠١٩، بناء على اقتراح الرئيسين المشاركين الحاليين لفريق الدراسة، موضوع ارتفاع مستوى سطح البحر من منظور القانون الدولي. وأعقب ذلك، في عام ٢٠٢٠، صياغة وتقديم الورقة الأولى من ورقات المسائل المطروحة، شاركت في تأليفها مع نيلوفر أورال وركزت على جوانب قانون البحار المتعلقة بارتفاع مستوى سطح البحر. وأثارت مناقشات مستفيضة ومثمرة في لجنة القانون الدولي في عام ٢٠٢١ وفي اللجنة السادسة في عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١. وفي عام ٢٠٢٢، قدم الرئيسان المشاركان الآخرين لفريق الدراسة الورقة

الدول المتضررة فيما يتعلق بتراثها الثقافي؛ والحفاظ على حق السكان المتضررين في تقرير المصير؛ والتمكين، من خلال التعاون الدولي، من منح الدعم المالي والتقني للدول المتضررة عند ممارسة حقوقها في الحفاظ على وجودها.

إن التأثير على السكان المحليين، وهو الوجه البشري لارتفاع مستوى سطح البحر، واضح تماما بالفعل في أكثر المناطق ضعفا. وبالنسبة لهؤلاء السكان، ينبغي أن تستند الحلول إلى التعاون الدولي بين الدول المتضررة والدول الثالثة والمنظمات الدولية وغيرها من أصحاب المصلحة ذوي الصلة. ومن المرجح أن تكون الفئات الضعيفة، مثل النساء والأطفال والمسنين والسكان الأصليين، هي الأكثر معاناة. ومن الأهمية بمكان أيضا إشراك السكان المحليين في عملية صنع القرار المتعلقة بإمكانية نقلهم إلى أماكن أخرى. وبدون هذه التدابير، فإن التأثير على حقوق الإنسان للسكان المتضررين وتشريدهم، سواء داخليا أو عبر الحدود، يمكن أن يؤدي إلى زعزعة الاستقرار والصراع ويشكل تهديدا للسلام والأمن.

علاوة على ذلك، ولأن الإقليم يعتبر منذ أمد بعيد أحد متطلبات إقامة الدولة، فإن غمر الأراضي يشكل تهديدات واضحة للسلامة الإقليمية للدول وحتى لوجودها. وهذه حالة جديدة بالنسبة للقانون الدولي وينبغي تقييم الآثار القانونية المحتملة وفقا لذلك. وقد ذكر الأمين العام بعض الحلول. وتقدم ورقة المسائل الثانية لعام ٢٠٢٢ (A/CN.4/752 و Add.1)، وكذلك المناقشة المكرسة في العام الماضي في لجنة القانون الدولي، دراسة للتجارب والحالات السابقة والحالية بالتفصيل التي يمكن على أساسها تحديد الخيارات القانونية. لكن خيارات القانون الدولي الممكنة لا تقتصر على عمل لجنة القانون الدولي. والفتوى التي طُلبت في كانون الأول/ديسمبر من المحكمة الدولية لقانون البحار والفتوى التي تعدها محكمة العدل الدولية بشأن مبادرة فانواتو، والتي تؤيدها أيضا رومانيا ودول أخرى، يمكن أن تلقي مزيدا من الضوء على الآثار القانونية لتغير المناخ، بما في ذلك من منظور ارتفاع مستوى سطح البحر. تلك هي بعض السبل التي يجري

أو استكمال الخرائط أو قوائم الإحداثيات الجغرافية، بمجرد إيداعها لدى الأمين العام، وأن هذه المناطق البحرية والحقوق والاستحقاقات التي تتبع منها ستظل سارية دون تخفيض، بغض النظر عن أي تغيرات مادية ناجمة عن ارتفاع مستوى سطح البحر. وبعبارة أخرى، فإن الحفاظ على خطوط الأساس والحدود الخارجية للمناطق البحرية أو تثبيتها أو تجميدها أمر حاسم لكفالة لاستقرار والأمن القانونيين، مما يسمح بكفالة حقوق الدول المتضررة فيما يتعلق بمناطقها البحرية. وفي الوقت نفسه، وكما تم تحليله في الورقة الأولى من ورقات المسائل المطروحة لعام ٢٠٢٠ والورقة الإضافية لعام ٢٠٢٣، التي أيدتها الدول الأعضاء في تقاريرها المقدمة إلى لجنة القانون الدولي والبيانات أمام اللجنة السادسة، فإن الاستقرار القانوني والأمن يعينان أنه لا يمكن الاحتجاج بارتفاع مستوى سطح البحر، وفقا لاتفاقية فيينا لقانون المعاهدات، كتغيير أساسي في ظروف إنهاء أو الانسحاب من معاهدة تنشئ حدودا بحرية، لأن الحدود البحرية تتمتع بنفس نظام الاستقرار الذي تتمتع به أي حدود أخرى. وهذه الخيارات الممكنة تتماشى تماما مع الحاجة إلى الحفاظ على سلامة اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار وتوازن الحقوق والالتزامات الواردة فيها. كما أنها تتماشى مع ولاية فريق الدراسة التي تنص على أن سياق موضوع لجنة القانون الدولي لن يقترح إدخال تعديلات على القانون الدولي القائم، مثل اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

وإلى جانب جوانب قانون البحار المتعلقة بارتفاع مستوى سطح البحر، يجب أن يكون جزء آخر من الرد العاجل الذي سيقدمه المجتمع الدولي هو معالجة عواقبه الإنسانية المتزايدة. وأعتقد أن التضامن العالمي أساسي في ذلك الصدد. ومن واجبا أن نمنع الحالات التي يتعين فيها على البلدان الضعيفة أن تختار بين الاستجابة لتغير المناخ وتتميتها. وبغية تجنب الحالات المحتملة لانعدام الجنسية بحكم الواقع، ينبغي أن نضع نصب أعيننا عددا من التدابير: الحفاظ على الحقوق الأساسية والمحافظة على هوية الأشخاص الذين يضطرون إلى الاستقرار في أراضي دول ثالثة نتيجة لهذه الظواهر؛ وحماية حقوق

تهديدا أمنيا مباشرا وتهديدا مضاعفا للأفراد والمجتمعات والمقاطعات والأمم، وبالتأكيد لمنطقتنا - قارة المحيط الهادئ الأزرق - ككل. وبغض النظر عما إذا كانت أي هيئة دولية أو دولة منفردة تعترف بذلك، فإنه لا يغير تلك الحقيقة. والطريقة المثلى لتحديد التهديد لأمن المرء هي من خلال عدسة أولئك المتضررين، وليس أولئك الذين يستمرون في تحمل المسؤولية الأكبر عن سببه. إن النقطة التي يصبح فيها خطر ارتفاع مستوى سطح البحر وتغير المناخ شديدا لدرجة أنه يعتبر تهديدا لسلام وأمن كل بلد في العالم ليست سوى مسألة وقت ونطاق. وبالنسبة للعديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية، فإن هذا الواقع موجود بالفعل على شواطئنا، وبالنسبة للبعض فقد جرفها بالفعل.

ولكن ما مدى فداحة خطر ارتفاع مستوى سطح البحر وتغير المناخ على كيان الدولة وأمن الدول الجزرية الصغيرة النامية؟ واليقين في الولاية القضائية هو ما يمكن القانون والنظام ويعزز دعم السلم والأمن. ومن المفهوم جيدا مدى الصراع الذي يمكن أن ينشأ عن الغموض المحيط بأي الجزر التي تنتمي إليها الدول والحدود التي تحدد ذلك في البحر. وقارة المحيط الهادئ الأزرق تشتهر بأنها شبيهة بلحاف من المصالح الجيوسياسية، الذي تكون خلال الحربين العالميتين، وتشكل من خلال اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، ولونته العولمة. وهي الآن مهددة بالتمزق بسبب آثار ارتفاع مستوى سطح البحر وتغير المناخ، وهو أمر لن يتفادنا إلا بسبب عدم اليقين في الولاية القضائية، حيث لا يزال القانون غامضا بشأن آثار ارتفاع مستوى سطح البحر على نقاط الأساس التي يتم من خلالها قياس المناطق الاقتصادية الخالصة وتثبيتها. ويزيد من تفاقمه أيضا الإفلات من العقاب واستمرار الاستخفاف بالمسؤولية فيما يتعلق بعدم العمل على وقف تغير المناخ، على الرغم من الأدلة الواضحة على التهديد الوجودي الذي يشكله على العديد من الدول والمجتمعات وحقوق الإنسان للأفراد في جميع أنحاء العالم. إنها مسألة أمنية ذات أهمية قصوى لمنطقة المحيط الهادئ ودولها، ولهذا السبب وضع قادة منطقة المحيط الهادئ الإعلانات الحاسمة التالية.

استكشافها أو يمكن مواصلة استكشافها من أجل تحديد أنسب الخيارات القانونية للتعامل بفعالية مع آثار ارتفاع مستوى سطح البحر. ويمكن لهذه المساعي أن تشجع على مستوى أعلى من الطموح للعمل المناخي في المستقبل.

وفي الختام، أود أن أؤكد للمجلس التزام بلدي الكامل بمواصلة المشاركة في الجهود العالمية للتصدي للمخاطر التي يشكلها تغير المناخ عموما، وارتفاع مستوى سطح البحر بشكل خاص، في جميع أنحاء العالم. وأشجع مجلس الأمن على مواصلة المشاركة النشطة في تلك الجهود. ونظرا لآثاره الخطيرة على السلم والأمن الدوليين، ينبغي أن يظل موضوع ارتفاع مستوى سطح البحر موضع اهتمام المجلس. وأنا واثق من أننا معا، في تضامن، سنجد الحلول الصحيحة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد أوريسكو على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيدة باسيبي.

السيدة باسيبي (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أكون حاضرة في هذه المناقشة الهامة للغاية بشأن ارتفاع مستوى سطح البحر والآثار المترتبة على السلم والأمن الدوليين. وأود أيضا أن أشكر حكومة مالطة على دعوتي إلى تقديم إحاطة للمجلس من منظور واحدة من منظمات المجتمع المدني. وتجربتي مستمدة بشكل كبير من منظور الدول الجزرية الصغيرة النامية، ولا سيما من منظور جزر المحيط الهادئ، حيث ولدت وعملت وعشت حياتي كلها، وأعتزم القيام بذلك لما تبقى منها.

بحلول عام ٢٠٥٠، وفي حياة أبنائنا وأحفادنا، سيكون ارتفاع مستوى سطح البحر قد تجاوز مترا واحدا على الأقل بالنسبة لمعظم الدول الجزرية الصغيرة النامية، وسيستمر ذلك لآلاف السنين. بالإضافة إلى ذلك، فإن الأحداث المتطرفة لمستوى سطح البحر التي تحدث حاليا مرة واحدة في القرن ستشهد كل عام. بالطبع، هناك العديد من التوقعات المخيفة الأخرى أيضا، ولكن نظرا للتوقعات التي ذكرتها للتو وحدها، فإن ارتفاع مستوى سطح البحر وآثار تغير المناخ يشكلان

غمر المياه للأرض، سوف تتدهور لدرجة أنها لا تستطيع دعم الحياة البشرية والنظم الإيكولوجية المعقدة والحرية كما كانت تفعل من قبل. وهذا يتجلى بالفعل في جميع الدول الجزرية الصغيرة النامية والدول الساحلية. فالشعاب المرجانية تبيض، مما يتسبب في أضرار لا يمكن إصلاحها ويؤثر على مصادر الغذاء الحيوية وسبل العيش والنسيج الثقافي للمجتمعات والبلدان الساحلية. وتتسرب مياه البحر إلى نظم المياه الجوفية الحساسة وتهدد بتمليح مياه الشرب والأراضي الصالحة للزراعة. وتضيق المعارف والممارسات التقليدية للشعوب الأصلية، التي تشكل الغالبية العظمى من سكان جزر المحيط الهادئ، لأن الموارد الطبيعية التي ترتبط بها تتآكل بسبب ارتفاع مستوى سطح البحر وأثار تغير المناخ.

وتؤكد الاستنتاجات الأولية لـ "تقرير آفاق الأمن في منطقة المحيط الهادئ ٢٠٢٢-٢٠٢٣" من جديد مدى تعقد تلك الآثار الأمنية على منطقتنا. ويقوم مشروع جاري تنفيذه للأمن المناخي بموله صندوق الأمين العام لبناء السلام في منطقة المحيط الهادئ بتقييم التهديد الأمني لدولنا المرجانية المنخفضة مثل تلك الموجودة على الخطوط الأمامية من حيث يتعلق الأمر بآثار ارتفاع مستوى سطح البحر وتغير المناخ. ويأتي الأمن الغذائي والمائي، وتآكل السواحل، وأمن الأراضي، فضلا عن تأثيرها غير المتناسب على النساء والفتيات والأطفال، على رأس المخاوف المعرب عنها حتى الآن.

هناك أيضا تأثيرات غير اقتصادية فريدة، وهي الأكثر إثارة للقلق من نواح كثيرة. ربما تكون أمة ما في حالة حرب وكلن لا يزال لدى شعبها الأمل والتصميم على البقاء. بيد أن مكافحة تغير المناخ تختلف تماما. فالعدو أكبر منا بكثير وهلامي بينما تظل القدرة على إيقافه خارجة عن سيطرتنا مباشرة. وبينما يمكننا أن نبذل قصارى جهدنا للتكيف مع الموارد المحدودة المتاحة لنا، فإننا ما زلنا نعاني من الخسائر والأضرار والخوف على مستقبل أطفالنا. وعلى الرغم من ذلك لا تزال الدول الجزرية الصغيرة النامية عازمة ومن بين أكثر الدول طموحا في أن تصبح قدوة يحتذى بها ويكافح شبابها حتى لا يكونوا

أولا، في عام ٢٠١٨، اعتمد إعلان بو بشأن الأمن الإقليمي. وهو يرفع من مستوى تغير المناخ بوصفه أكبر تهديد منفرد لسبل عيش الناس في منطقة المحيط الهادئ وأمنهم ورفاههم.

ثانيا، في عام ٢٠٢١، صدر الإعلان الخاص بالحفاظ على المناطق البحرية في مواجهة ارتفاع مستوى سطح البحر المتصل بتغير المناخ، تلاه جهود بذلتها فرادى الدول لتعزيزه في القانون والسياسة السيادية. والإعلان هو تفسير منطقتنا بحسن نية لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، مع ملاحظة أن العلاقة بين ارتفاع مستوى سطح البحر المتصل بتغير المناخ والمناطق البحرية لم تكن متوقعة أو يأخذها واضعو اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار في الاعتبار في ذلك الوقت. ومن الأهمية بمكان أن يدعم المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء ذلك الإعلان والجهود التي تبذلها فرادى الدول الجزرية لضمان كيانها كدولة.

ثالثا، في أواخر العام الماضي، أقر قادة منتدى جزر المحيط الهادئ استراتيجية عام ٢٠٥٠ لقارة المحيط الهادئ الأزرق. وتعزز الاستراتيجية الالتزام والعمل معا كمجموعة للنهوض بإقليمية المحيط الهادئ على أساس رؤية المحيط الهادئ الأزرق - وهو نهج يقدر تماما تهديد تغير المناخ لأمننا كمنطقة وأمم ومجتمعات وأفراد.

رابعا، نأمل أن تعتمد الجمعية العامة في الشهر المقبل مشروع قرار يطلب فتوى من محكمة العدل الدولية بشأن التزامات الدول فيما يتعلق بتغير المناخ، وهو ما تناصره حكومة فانواتو وشعبها وتؤيده جميع دول المحيط الهادئ وعدد متزايد من البلدان في الأمم المتحدة. وكما أشار الأمين العام في الشهر الماضي، فهي فرصة لمحكمة العدل الدولية للنظر في السلوك الذي دفع العالم إلى حافة الانهيار ويهدد وجود البلدان والشعوب والثقافات ذاته، فضلا عن حقوق الإنسان للأفراد في جميع أنحاء العالم. إنه عمل حاسم لدعم مسؤوليتنا في بذل قصارى جهدنا لضمان الإنصاف بين الأجيال.

واسمحوا لي الآن أن أنتقل إلى واقع انعدام الأمن الذي يحدث بالفعل في أكثر البلدان والمجتمعات ضعفا. قبل وقت طويل من

لنكون على إمام مباشر وكامل بالأوضاع. وينبغي أن نستمع إلى أصوات أكثر الفئات ضعفاً، ولا سيما النساء والفتيات والأطفال نظراً لتأثرهم بشكل غير متناسب. وسيساعد ذلك على توجه قدرتنا الاستباقية لأجل وضع حد لانعدام الأمن والاضطرابات المحتملة قبل تفاقمها إلى حد لا يستطيع أي منا الاستجابة لها بطريقة فعالة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة باسيبي على إحاطتها. سأدلي الآن ببيان بصفتي وزير الشؤون الخارجية والأوروبية والتجارة في مالطة.

أبدأ بتوجيه الشكر إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة والرئيس المشارك للفريق المعني بدراسة ارتفاع مستوى سطح البحر التابع للجنة القانون الدولي، والسيدة باسيبي على حضورهم اليوم وتشاطر آراءهم وملاحظاتهم بشأن آثار ارتفاع مستوى سطح البحر على السلم والأمن.

لقد أنشئ مجلس الأمن وفقاً لمسؤوليته عن كفالة صون السلم والأمن الدوليين. وفي حين تستمر الحروب والنزاعات، فقد ازداد وعينا بالتحديات العالمية الأخرى التي قد تؤدي إلى تفاقم انعدام الأمن إذا لم تتخذ الإجراءات اللازمة إزاءها. إن بوسع البحث العلمي أن يساعدنا في تفهّم آثار التهديدات الجديدة والناشئة من قبيل تغير المناخ. وبالإستفادة من تلك المعارف سيكون المجلس في وضع أفضل يمكنه من تحديد الاستجابات للسلام والأمن ومعالجتها وقيادتها.

إن مظاهر تغير المناخ متعددة الجوانب ومجسدة في جميع أنحاء العالم. كما أصبحت مخاطر الأمن المناخي المتصلة بالمحيطات واقعا يوميا للعديد من البلدان، وتؤثر تهديداتها بشكل غير متناسب على الدول الجزرية والدول الجزرية الصغيرة النامية والمناطق الساحلية والمدن الواقعة في المناطق المنخفضة على نحو يهدد وجودها بحد ذاته. وتترك مالطة ذلك الواقع جيدا بوصفها دولة جزرية. بل إنها استرشدت بالعلم عندما بادرت لأول مرة هنا في الأمم المتحدة بطرح فكرة أن تغير المناخ يعد مصدر قلق مشترك للبشرية. اليوم، وخاصة

مجرد أيتام لتغير المناخ. ويواصلون الضغط لأجل المزيد من مساءلة جيلنا أمام الجيل التالي سواء كنا نجلس على الشاطئ أو في برج زجاجي.

إن الإنصاف بين الأجيال مسؤولية يجب أن نتحملها جميعا وهي مسؤولية تقع في صميم ولاية مجلس الأمن. فما هو إذن دور مجلس الأمن في العمل على التصدي لخطر ارتفاع مستوى سطح البحر وتغير المناخ لأجل كفالة أمن العالم وسلامه؟ من نواح كثيرة يتمتع المجلس بولاية واسعة النطاق ولديه كل الأسباب لمعالجة هذه المسألة، لأن تداعيات التناقص عن ذلك سيكون لها أثر سلبي مباشر على قدرته على الاستجابة. وفي منطقتنا يؤدي الطلب المتزايد على الاستجابات المتزامنة للقانون والنظام والاستجابات الدفاعية إلى إجهاد قدرتنا في مجالي التأهب والاستجابة. إن هذا لا يحدث في البلدان النامية فحسب - فقد أعلنت نيوزيلندا للتو حالة الطوارئ الوطنية بسبب تأثير الظواهر الجوية العاصفة المتتالية على البلد في فترة زمنية قصيرة جدا. وقد أصبحت هذه الظواهر أمرا شائعا جدا في جميع أنحاء العالم، ولكنها مدمرة بشكل خاص لأقل البلدان قدرة على التأقلم والاستجابة.

فما هي الحلول إذا؟ لا أعتقد أن لدينا ما يكفي من الوقت لإنصاف تلك المسألة اليوم، ولكن ربما تكون البداية المناسبة هي الاعتراف والدعوة إلى وقف انبعاثات غازات الدفيئة باستهداف السبب الرئيسي لتعدد التهديدات الأمنية المعقدة. وبالإضافة إلى ذلك، يجب علينا دعم جهود أكثر المناطق والبلدان تعرضا للخطر لأجل كفالة مجال ولايتها القضائية على هذا الكوكب والتأكد بقاءها دولا في المستقبل. ويجب أن نضع وننفذ سياسة طموحة بشأن تخضير ممارسات الأمم المتحدة وهيئاتها الرئيسية وأصحاب المصلحة في الميدان. إن الحروب مكلفة ليس فقط للشعوب والدول، بل أيضا لاستقرار كوكبنا. ويجب أن نكون على علم دائما بمظاهر ارتفاع مستوى سطح البحر وآثار تغير المناخ من خلال الجمع بين جهود الأمم المتحدة وجهود المؤسسات الأخرى وإجراء تقييمات للمخاطر الخاصة بمواقع محددة، فضلا عن ووضع استجابات مناسبة. ويجب أن نذهب ونجتمع في تلك الموقع

من الواضح الآن أن المسائل الناشئة عن ارتفاع مستوى سطح البحر قد أصبحت من صميم سيادة الدول لأنها تعدُّ تهديداً مباشراً لأمن تلك المناطق والأشخاص الذين يعيشون في تلك المناطق ويستوطنونها.

لقد أصبحت الخسارة المحتملة لكيان الدولة نفسها - وهي من أخطر عواقب ارتفاع منسوب مياه البحر - فضلا عن المسائل المتعلقة بالحدود والولاية القضائية البحريتين - موضوعاً راسخاً في الخطاب الحالي بسبب الآثار الأمنية بعيدة المدى المرتبطة بها. وفي حين تظل المسائل القانونية الناشئة عن ارتفاع منسوب مياه البحر قيد استعراض لجنة القانون الدولي، تتطلب المخاطر المباشرة المتصلة بالأمن اهتمام المجلس. إذ تجسد العواقب السياسية والأمنية لارتفاع مستوى سطح البحر واقعا كارثيا محتملا وربما تسفر عن عالم مختلف تماما عن العالم الذي نعيش فيه حاليا إذا لم يتم التصدي لها. وبعد أن اضطلعت مالطة بدور رائد في إبرام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار التي لا تزال اليوم الركيزة الأساسية لكفالة السلم والأمن في البحار، لا تزال ملتزمة بكفالة سماع أصوات أكثر الدول والشعوب تضررا من تلك التهديدات.

واليوم يسرُّنا أن نسمع عن اتباع أفضل الممارسات من قبل الذين يواجهون ذلك الواقع على أساس يومي وخاصة النساء اللواتي يقفن في الخطوط الأمامية ويحددن الإجراءات الواجب اتخاذها في الميدان في الأجل الطويل والتي من شأنها أن تؤثر بشكل إيجابي حقا على السكان والمناطق التي يعيش فيها. ونظرا لأن تغير المناخ يعدُّ حافزا لموجات جديدة من النشاط في جميع أنحاء العالم، فإن من المتوقع أن تزيد التهديدات والعنف ضد المدافعات عن البيئة، لا سيما نساء الشعوب الأصلية. عليه، ينبغي أن تكون حمايتهن جزءا لا يتجزأ من الخطة العالمية لبناء السلام والحفاظ عليه.

ولذلك، يسرُّنا أن نتاح لنا هذه الفرصة للدخول في حوار مفتوح، بغية التصدي على النحو المناسب للتهديدات التي يشكلها ارتفاع مستوى سطح البحر للسلم والأمن الدوليين، ونتطلع إلى الاستماع إلى جميع الوفود اليوم.

بصفتنا عضوا في مجلس الأمن، سيظل التزامنا ثابتا إزاء كفالة أن يظل تغير المناخ جزءا هاما من مناقشات هذا الجهاز. ونعرب عن تقديرنا العميق للعمل المكثف الذي اضطلع به المجلس في هذا المجال خلال السنوات القليلة الماضية، ونحن على استعداد لمواصلة البناء على الإنجازات التي تحققت بالفعل.

يؤكد اليوم اعترافنا بأن ارتفاع مستوى سطح البحر يطلق العنان لجميع التهديدات لبقاء الشعوب والأمم ولهويتها وأمنها. وتتطوي تلك التهديدات المفاجئة والتدرجية على حد سواء على إمكانية القضاء على مجتمعات وأمم بأكملها. إذ تهدد السواحل المغمورة البنية التحتية الحيوية وتعجل اندلاع النزاعات حول الموارد الحيوية الشحيحة مثل الغذاء والماء، بينما تدفع أكثر مجتمعاتنا ضعفا إلى مزيد من التهميش. لقد أدى ارتفاع مستوى سطح البحر بالفعل إلى غمر جزئي أو كلي للمناطق الساحلية، ما يعني أيضا فقدان الأراضي والمساكن والممتلكات وتسرب مياه البحر إلى الأراضي الزراعية ومنسوب المياه الجوفية وعرقلة توفير الخدمات الأساسية. ولم تعد العواقب الإنسانية الوخيمة التي ربما تتجم عن ارتفاع منسوب مياه البحر مجرد خطاب، بل يتوقع العلم أن ما يصل إلى مليار شخص سيكونون معرضين لخطر المخاطر المناخية الساحلية بحلول عام ٢٠٦٠ مع تشريد مئات الملايين من الناس بحلول عام ٢١٠٠. وسوف تزداد مستويات ذلك النمط فقط ما لم نتخذ الإجراءات اللازمة حياله.

كثيرا ما تواجه النساء والأطفال، بمن فيهم الفتيات - اللائي يتحملن المسؤولية الرئيسية عن ضمان توفر موارد المياه والطاقة المنزلية - وطأة تلك المظاهر السلبية الناجمة عن المناخ، مع ما يترتب عنها من آثار مدمرة على بقاء الأسرة. كما تؤثر أنماط الطقس التي لا يمكن التنبؤ بها بشكل متزايد وقلة فرص الحصول على المياه العذبة بشكل غير متناسب على سبل عيش الفلاحات النساء على نطاق ضيق وتحد أيضا من قدرة الأجيال الحالية والمستقبلية على الصمود. وقد بلغت تلك العواقب الآن منعطفا بالنسبة للسلم والأمن الدوليين، ونرى أنه يجب على المجلس أن يتصدى لتلك المخاطر على نحو ملائم. إن

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة لوزير الخارجية والتعاون في جمهورية موزامبيق.

السيدة دلوfo (موزامبيق) (تكلمت بالبرتغالية، وقدم الوفد ترجمة شفوية إلى الإنكليزية): تود موزامبيق أن تهنئكم بحرارة، سيدي الرئيس، وأن تهنيء بلدكم، مالمطة، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر شباط/فبراير. ونقدر أيما تقدير قيادة مالمطة في إدارة أعمال المجلس، ولذلك نتعهد لكم موزامبيق بتقديم دعمها الكامل. كما أننا ممتنون جدا لرئيس الجمعية العامة والأمين العام ووزير خارجية رومانيا ومديرة شؤون تغير المناخ في جماعة المحيط الهادئ على بياناتهم الهامة والثاقبة.

تؤمن موزامبيق إيماناً راسخاً بأهمية وإلحاح الموضوع الذي اقترحتة مالمطة اليوم بشأن أثر ارتفاع مستوى سطح البحر. فأثارة على السلم والأمن واحتمال فقدان أجزاء من أراضي الدول ومناطقها البحرية أو كلها مسائل ملحة لعصرنا.

إن موزامبيق دولة ساحلية منخفضة معرضة بشكل خاص لآثار ارتفاع مستوى سطح البحر. وما برحنا نشهد ظواهر جوية قصوى على نطاق غير مسبوق منذ عام ٢٠١٩. وإن بلدي في وضع حساس للغاية فيما يتعلق بارتفاع مستوى سطح البحر، حيث تمتد سواحلها على مسافة ٢٧٠٠ كيلومتر، ويطل على تسعة أحواض أنهار دولية، ويعتمد اعتماداً كبيراً على المحاصيل الزراعية، وتطوير البنية التحتية. ويعيش معظم سكاننا على طول الساحل المنخفض. وبالتالي، فإن أي تغييرات في تلك المناطق لها تأثير مباشر ومدمر على مجتمعاتنا، التي تعتمد إلى حد كبير على الزراعة وصيد الأسماك لكسب رزقها. وقد دفعنا مدى ضعف موزامبيق المتزايد من خلال زيادة تعرضها لمخاطر المناخ إلى إجراء دراسات علمية مفصلة عن أثر تلك التغيرات، مما زودنا برؤية شاملة عن أثر ارتفاع مستوى سطح البحر، لا سيما في المناطق المنخفضة مثل دلتا زامبيزي وليمبوبو السفلى.

وفي الأشهر الإثني عشر الماضية وحدها، عانت موزامبيق من خمس عواصف مدارية وأعاصير. فالإعصار غومبي، على سبيل

المثال، الذي وقع في عام ٢٠٢٢، أثر على ما يقرب من مليون شخص. وفي العاصمة ومقاطعة مابوتو في بلدي، تضرر ٤٠ ٠٠٠ شخص ولقي تسعة أشخاص حتفهم بسبب الأمطار الغزيرة والفيضانات في أعالي الأنهار. وعلاوة على ذلك، تم تدمير الكثير من البنية التحتية. إننا نتحدث عن أشخاص فقدوا تقريباً كل ما ضحوا بالكثير من أجل الحصول عليه في حياتهم. وهم بحاجة الآن إلى مساعدة. وتعاني مدن كثيرة، بما فيها مابوتو، وخاي - خاي، وإنهامبان، وبيرا، وكليمان، وإلها دي موزمبيق، وناكالا، وبيمبا، من تحتات شديد ناجم عن ارتفاع مستوى سطح البحر وعوامل أخرى. وتؤثر المشكلة أيضاً على مدن ساحلية كبيرة أخرى في أفريقيا، مثل لاغوس ولواندا ودار السلام والإسكندرية وأبيدجان وكيب تاون والدار البيضاء، على سبيل المثال لا الحصر. وإن لم يتم اتخاذ إجراءات عاجلة لحمايتها في المستقبل القريب، فقد تختفي. ولهذا السبب، نحتاج، من بين تدابير أخرى، إلى الانخراط في الوقاية من خلال الاستثمار في المساكن القادرة على الصمود في المجتمعات الساحلية.

ومن المتوقع أن يؤثر ارتفاع مستوى سطح البحر على بعض المناطق أكثر من غيرها. إن الدول الجزرية الصغيرة النامية من أكثر الدول المسالمة في العالم اليوم. بيد أن تشريد السكان وفقدان الأراضي والتهديدات المحتملة للهوية الوطنية قد تؤثر تأثيراً شديداً على استقرارها وسلامها وأمنها. واحتمال حدوث خسارة كبيرة في الأراضي نتيجة لارتفاع مستوى سطح البحر مسألة حساسة ومثيرة للقلق، لأنها تشمل مجموعة من الشواغل المرتبطة بكيان الدولة، والهوية الوطنية، ووضع اللجوء، ومسؤولية الدول، والحصول إلى الموارد، والسلم والأمن الدوليين. ولا يشكل ارتفاع مستوى سطح البحر تهديداً للمناطق البرية وحدها، حيث يمكن أن يؤثر تأثيراً كبيراً على مدى المطالبات الوطنية بالولاية البحرية. لقد تمكنت معظم الدول الأفريقية من تسوية المطالبات المتنازع عليها بشأن الحدود البحرية مع جيرانها سلمياً وفقاً للقانون الدولي. بيد أن ارتفاع مستوى سطح البحر قد يخل كثيراً بتلك الحدود البحرية المقررة، جراء تقويض الأساس المادي لترسيم الحدود البحرية. ولذلك، فإننا بحاجة ماسة إلى وضع قواعد واضحة على الصعيد الدولي

العالم، تتعرض شواطئ الدول الجزرية الصغيرة والمناطق الساحلية المنخفضة للفيضانات، مما يتسبب في أضرار واضطرابات وتشريد على نطاق هائل. وفي الأغلب، لا تتوفر للبلدان سوى ميزانيات وطنية محدودة لتعزيز القدرة على الصمود، ومساحات ضيقة من اليابس التي يمكن خسارتها، وخيارات هجرة مقيدة. ومن المحتمل أن تؤدي هذه التحديات إلى زعزعة السلام والأمن وتفاقم حالة انعدام الأمن والنزاعات القائمة. في ولاية لويزيانا حيث نشأت، تتوقع الإدارة الوطنية لدراسة المحيطات والغلاف الجوي في الولايات المتحدة أن مياه ساحل الخليج قد ترتفع بما قد يصل إلى قدمين بحلول عام ٢٠٥٠. وبالفعل، أفاد صيادو لويزيانا أن ارتفاع منسوب المياه يضر بالبنية التحتية وسبل العيش، مما يضطر السكان المحليين الذين عاشت أسرهم وعملت في تلك المناطق لأجيال إلى الانتقال إلى أراض مرتفعة. وحتى هنا في مدينة نيويورك، أطلعنا لوهلة على المستقبل من خلال الإحصار ساندي، حيث غمرت المياه أجزاء كبيرة من ستاتن آيلند ونيوجيرسي ومانهاتن وسواحل بروكلين وكوينز.

إن خطر ارتفاع مستوى سطح البحر حقيقي. وهو نتيجة مباشرة لأزمة المناخ التي نعاني منها، ومسألة تتعلق بالسلام والأمن الدوليين. ويجب على مجلس الأمن أن يحيط علما وأن يتخذ إجراءات للتصدي لذلك. سيفقد أكثر من ٦٨٠ مليون شخص في المناطق الساحلية المنخفضة منازلهم وسبل عيشهم ومجتمعاتهم. وسيشرد ملايين آخرون. سيصبح الكثيرون لاجئين بسبب أزمة المناخ، وسيعاني معظمنا من طقس قاس بسبب المد المتصاعد. كما يجب على المجلس أن يعنى فوراً وتحديدًا بكيفية سيجعل ارتفاع مستوى سطح البحر من الصعب على عمليات حفظ السلام الوفاء بولاياتها، وخاصة بالنسبة للبعثات الموجودة على حدود ساحلية. ومن جانبنا، تتصدى الولايات المتحدة لتلك التحديات بالعمل مع المجتمعات المحلية المعرضة لارتفاع مستوى سطح البحر في الداخل والتعاون مع الدول الضعيفة في الخارج. وقد كثفت إدارة بايدن جهودها للحد من انبعاث غازات الدفيئة، بما في ذلك من خلال قانون الحد من التضخم التاريخي، الذي يضعنا على المسار الصحيح للوفاء بالتزاماتنا بموجب اتفاقية باريس بشأن تغير المناخ.

لضمان ثبات واستقرار تلك الحدود، إذا أردنا تجنب نشوب نزاعات جديدة على الوصول إلى الموارد.

وبغية التخفيف من حدة هذه المخاطر المتزايدة، وضعت موزامبيق استراتيجية وطنية للتكيف مع تغير المناخ، وكانت النتائج مشجعة. ونعتقد أننا بحاجة إلى حماية المحميات البحرية وحوافز لتعزيز المشاركة النشطة للمجتمعات الساحلية في تدابير حفظ النظم الإيكولوجية البحرية. إننا بحاجة إلى صياغة حل توافقي للتشريد وفقدان الأراضي الذي من المرجح أن يحدث. وفي هذا السياق، ينبغي للمجتمع الدولي، ضمن مسائل أخرى، أن يفكر ملياً في كيفية إعادة تأكيد مبدأ تقرير المصير واستمرار كيان الدولة إلى الأبد حتى في حالة فقدان الأراضي.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجدداً على أن موزامبيق لا تزال ملتزمة التزاماً كاملاً بالعمل عن كثب مع المجتمع الدولي بشأن الوقاية من الكوارث. ونحن على يقين من أننا معا نستطيع أن نقلل من الأثر السلبي لأن القوة تكمن في كثرة العدد، وسيكون العزم الموحد لبلداننا أساس كسب هذه المعركة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثلة الدائمة للولايات المتحدة والعضو في حكومة الرئيس بايدن.

السيدة توماس - غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد مناقشة اليوم. ونقدر حقاً وجودكم معنا هنا في هذه الجلسة بشأن موضوع بالغ الأهمية.

وأود أيضاً أن أشكر الأمين العام، وكذلك الرئيس كوروسي ومعاللي وزير خارجية رومانيا أوريسكو، وبالأخص مقدمة الإحاطة السيدة باسيسي، على أفكارهم ورؤاهم الثاقبة. وأرحب أيضاً بالوزراء الحاضرين معنا في القاعة اليوم.

إن ارتفاع منسوب مياه البحار وغمرها للمنازل والمكاتب والبلدات والمدن والأمم يصلح مادة للروايات والأفلام التي تقدم سيناريوهات مروعة تتذر بنهاية العالم. لكنها تهديد حقيقي نواجهه اليوم. عبر أنحاء

وضع خطوط الأساس وحدود المناطق البحرية والحفاظ عليها. تهدف تلك الإجراءات إلى منع نشوب النزاعات من خلال كفالة احتفاظ البلدان بإمكانية الوصول إلى مناطقها البحرية القائمة منذ أمد وما تنطوي عليه من فرص اقتصادية.

والحقيقة هي أنه بينما نتطلع إلى المستقبل، فإن خطر ارتفاع مستوى سطح البحر يطرح أسئلة صعبة بشأن كيان الدولة لبعض الجزر المعرضة للخطر بشكل خاص. يجب أن نعمل معاً للتصدي لتلك التحديات. وتبرز تلك المخاطر أيضاً بشكل صارخ الحاجة الملحة إلى خفض الانبعاثات العالمية ومساعدة البلدان والمجتمعات الضعيفة على التكيف مع تغير المناخ. وهذا ما يحدث اليوم. ولحسن الحظ، يمكن تجنب أسوأ الآثار، لكن علينا أن نتصرف الآن وعلينا العمل معاً. ونتطلع إلى سماع آراء الجميع اليوم وإقامة الشراكات لمنع ارتفاع مستوى سطح البحر في الأيام القادمة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير الدولة في سويسرا.

السيد غوربر (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكركم، السيد الرئيس، على عقد مناقشة اليوم المفتوحة. ونشكر أيضاً الأمين العام، ورئيس الجمعية العامة، والرئيس المشارك للجنة القانون الدولي بشأن موضوع ارتفاع مستوى سطح البحر وعلاقته بالقانون الدولي، والسيدة كورال باسيسي على إحاطاتهم.

إن الحقائق واضحة: كوكبنا يزداد دفئاً، مما يتسبب في ارتفاع مستوى سطح البحر وذوبان الأنهار الجليدية. وسويسرا في طليعة الدول التي تعاني من الظاهرة الأخيرة. وفقاً للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، فإن حصر الاحترار العالمي عند حد لا يتجاوز ١,٥ درجة مئوية من شأنه أن يبطئ ارتفاع مستوى سطح البحر. لذلك فإن التنفيذ الفعال لاتفاق باريس بشأن تغير المناخ أمر بالغ الأهمية لمنع أسوأ آثار تغير المناخ. إن معالجة الأمن المناخي من أولويات حكومة سويسرا في مجلس الأمن. ولذلك، سيظل بلدي ملتزماً بالحد من الآثار السلبية لتغير المناخ على السلم والأمن. وأود أن أسلط الضوء على ثلاث نقاط.

وعلى الصعيد الدولي، نحث الدول الرئيسية المسببة للانبعاثات على زيادة طموحاتها وتحقيق أهداف اتفاق باريس. فلا شيء يمكن أن يكون أكثر أهمية من الحد من التأثير المروع لارتفاع مستوى المياه في محيطاتنا. كما تساعد خطة الرئيس الطارئة للتكيف والقدرة على الصمود البلدان النامية الضعيفة على التكيف مع آثار تغير المناخ والتعامل معها، بما في ذلك ارتفاع مستوى سطح البحر. وندمج كجزء من تلك الخطة تقديم الدعم لتصدي لآثار المناخ في القطاعات الحيوية، مثل الأمن الغذائي والبنية التحتية والمياه والصحة، وضمان حصول البلدان والمجتمعات الضعيفة على تمويل لمواجهة مخاطر المناخ والكوارث. ونعمل أيضاً مع شركائنا لتعزيز نظم الإنذار المبكر. وكما أعلننا في المؤتمر السابع والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، فإننا نلبي دعوة الأمين العام لتعزيز نظم الإنذار المبكر للجميع. وقد خصصنا أكثر من ٤٠ مليون دولار للمساعدة في سد فجوة الإنذار المبكر، بما في ذلك لتوفير موارد جديدة للدول الجزرية الصغيرة في منطقة المحيط الهادئ. وتلك الجهود ليست مهمة على الصعيد الإنساني فحسب، بل إنها أيضاً تحول دون نشوب النزاعات المحتملة بين الدول وداخلها بسبب ارتفاع مستوى سطح البحر.

وختاماً، نعمل على وضع سياسات دولية لتخفيف أثر ارتفاع مستوى سطح البحر. وفي مؤتمر قمة البلدان الجزرية في المحيط الهادئ الذي عقدته الولايات المتحدة العام الماضي، أعلننا عن سياسة جديدة بشأن ارتفاع مستوى سطح البحر في المناطق البحرية. وأكدت تلك السياسة التزامنا بالحفاظ على شرعية الدول والمناطق البحرية وما يرتبط بها من حقوق واستحقاقات أنشئت وفقاً للقانون الدولي والتي لا يتم تحديثها لتعكس ارتفاع مستوى سطح البحر الناجم عن تغير المناخ. لن تطعن الولايات المتحدة في هذه المناطق البحرية، حتى لو لم يتم تحديثها لاحقاً لتعكس ارتفاع مستوى سطح البحر الناجم عن تغير المناخ. وتنعكس سياستنا الجديدة النهج الذي اتبعه منتدى جزر المحيط الهادئ وتحالف الدول الجزرية الصغيرة. ونشجع الآخرين على اعتماد ممارسات تتسق مع ذلك النهج وسنعمل مع البلدان الشريكة على

اليوم، أصبحت آثار تغير المناخ وارتفاع مستوى سطح البحر محسوسة بالفعل بطرق مختلفة تبعاً للسياق. وشأنها شأن المياه التي تربط الأنهار الجليدية السويسرية وجزر المحيط الهادئ، فإن آثارها على السلام والأمن تتجاوز الحدود وتهمنا جميعاً. وقد تبنت سويسرا دوراً استباقياً في إطلاق مبادرة نانسن مع النرويج، فضلاً عن المنصة المعنية بالتشرد الناتج عن الكوارث التي تتخذ من جنيف مقراً لها. وتسعى المنصة إلى تحسين حماية النازحين خارج الحدود في سياق الكوارث وتغير المناخ. وبصفتنا رئيساً مشاركاً لفريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمناخ والأمن، سنظل ملتزمين بالحد من الآثار السلبية لتغير المناخ على السلام والأمن خلال فترة عضويتنا في مجلس الأمن.

السيد السويدي (الإمارات العربية المتحدة) (تكلم بالإنكليزية):
أود أن أبدأ بتوجيه الشكر لكم، سيدي الوزير، وشكر مالطة على عقد هذه المناقشة الهامة. وأود أيضاً أن أشكر الأمين العام، السيد أنطونيو غوتيريش، على قيادته المتسقة بشأن هذه المسألة. وأعرب عن امتناني للسيد تشابا كوروسي والسيد بوغدان أوريسكو والسيدة كورال باسيبي على إحاطاتهم الثاقبة التي قدموها لنا اليوم.

لا يوجد مكان يتجلى فيه إلحاح وتعتيد أزمة المناخ أكثر من بشارنا ومحيطاتنا. ويستمتع مجلس الأمن اليوم إلى شهادات الأشخاص الذين يعيشون في الخطوط الأمامية لتغير المناخ. إنهم يخبروننا بأن أمنهم وسبل عيشهم وهوياتهم مهددة بالفعل قبل وقت طويل من ارتفاع درجات الحرارة إلى ١,٥ درجة مئوية. لقد أصبح لتغير المناخ بالفعل تأثير مدمر على الشعوب وسبل العيش والحياة اليوم.

لا يمكن للعالم أن يغض الطرف عن ذلك. إن ارتفاع درجة حرارة المياه وارتفاع منسوبها وتحمضها يشكل تهديداً وجودياً، خاصة للبلدان المنخفضة والمجتمعات الساحلية. فالعديد من المناطق على وشك أن تصبح غير صالحة للسكن، حتى قبل أن تغمرها المياه بشكل دائم. ويجب أن نستجيب لهذه الأزمة بالوحدة والتضامن والعمل. ونحن نعلم أننا حالياً خارج المسار الصحيح فيما يتعلق بأهداف حصر ارتفاع

أولاً، يمكن أن يؤدي ارتفاع مستويات سطح البحر الناجم عن الاحترار العالمي إلى زيادة انعدام الأمن. ويهدد ارتفاع منسوب مياه البحار الهياكل الأساسية بل ووجود بعض الدول الجزرية والساحلية. وقد ينتهي الأمر ببعض تلك الدول إلى الغرق. وعلاوة على ذلك، فإن الإنتاج الزراعي والأمن الغذائي والحصول على المياه والسكن مهدد بتآكل التربة وتملح المياه. وأصبحت بعض المناطق غير صالحة للسكن، مما قد يضطر ملايين الأشخاص إلى الفرار داخل بلدانهم أو خارجها. وفي السياقات الهشة التي تكون فيها قدرات الدولة محدودة، يمكن أن يؤدي ذلك، على سبيل المثال، إلى توترات بشأن الحصول على الخدمات الأساسية. وفي حين أن ارتفاع منسوب مياه البحار يؤثر على السكان ككل، لكنه يؤثر تأثيراً سلبياً على نحو غير متناسب على الفئات المهمشة والنساء.

ثانياً، لمجلس الأمن دور رئيسي يجب عليه الاضطلاع به. ويجب أن يتصدى لأحد أكبر التهديدات المعاصرة التي تواجهها البشرية. ويجب أن تكون لدى المجلس القدرة على توقع آثار تغير المناخ على السلم والأمن الدوليين من خلال نظم الإنذار المبكر بالنزاعات التي تستند إلى علم سليم. ويجب عليه بعد ذلك أن يدمج نتائج تلك التقييمات في أنشطته، بما في ذلك بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة. وفي هذا الصدد، فإن المستشارين المعنيين بالمناخ في آلية الأمن المناخي مثال جيد على ذلك. ومع ذلك، فإن ارتفاع مستوى سطح البحر يتطلب استجابة متكاملة من منظومة الأمم المتحدة بأسرها، بما في ذلك لجنة بناء السلام، على أساس الولايات المنوطة بكل كيان يعمل بشأن هذه المسألة.

ثالثاً، بغية التصدي لارتفاع مستوى سطح البحر، يجب أن يكون القانون الدولي مرشداً لنا. فاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ومبدأ منع الضرر عنصران حاسمان من عناصر ذلك القانون. ومع ذلك، على الرغم من الإطار القائم للقانون الدولي، فإن هذه التحديات المناخية تطرح أيضاً أسئلة جديدة ومعقدة، وعلى سبيل المثال، ما يتعلق بكيان الدولة وحقوق الإنسان وحماية الناس من الآثار المحددة لهذه التهديدات. ولذلك، نرحب بالعمل الجاري الذي تقوم به لجنة القانون الدولي.

أيضا تفعيل مرفق الخسائر والأضرار المتفق عليه في الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. هذا هو العام الذي يلزم فيه الاعتراف سياسيا بفجوة التمويل فيما يتعلق بالهشاشة وسدها. وستكون ثمار السلام المتأتية نتيجة هذه الأعمال فورية ودائمة.

ثالثا، يوفر لنا العمل المبكر من قبل الجهات الفاعلة في المجال الإنساني مجموعة من الأدوات التي أثبتت جدواها لتقليل الآثار الأمنية لارتفاع مستوى سطح البحر. كما يوفر فرصة لفهم الآثار المترتبة على أضعف الفئات، مثل النساء والأطفال، وكفالة استجابة شاملة للجميع من البداية. ومن هذا المنطلق، فإن دولة الإمارات تؤيد تأييدا تاما مبادرة الأمين العام لنظم الإنذار المبكر للجميع. ونشدد أيضا على الحاجة الملحة إلى خطة استثمار سنوية، وزيادة جمع البيانات والتكامل مع نظم الإجراءات الاستباقية.

رابعا، يجب أن نعترف بالتحديات القانونية والسياساتية غير المسبوقة التي يفرضها ارتفاع مستوى سطح البحر وأن نتصدى لها. ويشمل ذلك كفالة أن يقدم النظام المتعدد الأطراف حولا ملائمة. وفي هذا الصدد، تشجع دولة الإمارات عمل لجنة القانون الدولي المستمر بشأن ارتفاع مستوى سطح البحر، وخاصة آثاره بالنسبة لقانون البحار والسيادة وكيان الدولة. وبالمثل، نعترف أيضا بالجهود الهامة التي تبذلها الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ للنهوض بالمناقشة القانونية المعيارية بشأن ارتفاع مستوى سطح البحر.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا التزام دولة الإمارات هنا في مجلس الأمن، بصفتها الرئيس القادم للدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف وفي جميع المحافل بالاستماع إلى المجتمعات المتضررة والاستجابة بطموح وإلحاح وإجراءات لا تترك أي بلد أو مجتمع خلف الركب. إن منع انعدام الأمن والتصدي له من أهم الاستثمارات التي يمكننا القيام بها كمجتمع دولي.

السيد خوجة (ألبانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر مالطة على تنظيم هذه الجلسة بشأن هذا الموضوع الهام وأن أشكركم،

درجة الحرارة عند حد لا يتجاوز ١,٥ درجة مئوية المحددة في اتفاق باريس والقدرة على التكيف بشكل مجد مع تأثيرات المناخ.

إنني أشغل منصب المدير العام والممثل الخاص للدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وأنضم إلى الدول الأعضاء اليوم لأن الإمارات العربية المتحدة تدرك الحاجة الملحة إلى استجابة منسقة عبر النظام المتعدد الأطراف. ولا يمكننا إهمال أي عنصر من عناصر أزمة المناخ، بما في ذلك آثارها الواضحة على السلام والأمن الدوليين. ومع مساهمة كل هيئة في إطار ولايتها، فإن التزامنا هو عكس المسارات الحالية من خلال العمل المناخي الشمولي والفعال والمتجاوب. وبناء على ذلك، أود أن أشدد على أربع نقاط ينبغي الاسترشاد بها في وضع استجابة مشتركة للأخطار التي نناقشها اليوم.

أولا، يجب أن تكون العواقب المحتملة لارتفاع مستوى سطح البحر، مثل النزاعات على الموارد، ونزوح الملايين من الناس، والآثار الخطيرة على السيادة وكيان الدولة، في صميم صون السلام والأمن الدوليين. ونشيد بمالطة على توجيه انتباه مجلس الأمن إلى هذه المسألة. ولكننا نسلم أيضا بأنها استجابة للفجوة في مشاركة هذا الجهاز. ومن شأن تقديم الأمين العام لتقارير منتظمة تستند إلى البيانات العلمية المتعلقة بمخاطر وآثار تغير المناخ فيما يتعلق بالسلام والأمن الدوليين وتحليل هذه المخاطر والآثار أن يمكن المجلس من اتباع نهج محددة السياق وقائمة على الأدلة. ومن شأن ذلك أيضا أن يساعد على مواصلة تركيز المجلس وكفالة استكمال الجهود الجارية على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

ثانيا، يجب أن نحفز تمويلا مناخيا أكبر وأعلى جودة للبلدان الهشة والضعيفة. فهناك نقص صارخ في الاستثمار الدولي في أنظمة الغذاء والمياه، فضلا عن قدرة البنية التحتية على الصمود. إن إصلاح المؤسسات المالية الدولية والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف بعد حاسم في استجابتنا، مما يمكنها من التوجه السريع نحو التهديدات المناخية المزعزعة للاستقرار بدلا من الابتعاد عنها. ويجب

دعونا لا ننسى أن أكثر من ٣٠ مليون شخص نزحوا في باكستان بسبب الفيضانات غير العادية في العام الماضي. وفي العديد من البلدان النامية، يؤدي تراكم الكوارث المرتبطة بالمناخ إلى تقليص الموارد وجعل كل كارثة تعقب أشد ضررا.

ولهذا السبب، ينبغي أن يكون تغير المناخ موضوعا أساسيا في جدول أعمال مجلس الأمن. إنه ليس مجرد مسألة إنمائية. إنه ليس مجرد مسألة بيئية. إنه بلا شك مسألة أمنية خطيرة وسيظل كذلك. وإنكار ذلك يعني خوض غمار كارثة ستحل بنا لا محالة بدون أي استعداد. ومنع المجلس من القيام بدوره لن يؤدي إلا إلى زيادة المواقف التي تسرق المستقبل من أطفالنا، وتعاقبهم على العيش مع عواقب تقاعسنا عن العمل.

ولن يكون لنا دور في ذلك، ونأسف لأن المجلس فشل حتى الآن في وضع هذا التهديد الوجودي في المكان الذي ينبغي أن يكون فيه، وحيث ينتمي - في مقدمة ومحور عمله - ليس باستبعاد المنتديات والهيئات المتخصصة الأخرى، ولكن كدليل على توحيد القوى وحشد قوتنا الجماعية من أجلنا ولصالح أطفالنا والأجيال المقبلة، الذين سيكونون هناك عندما تكون الأرض أكثر قسوة للعيش فيها، وأكثر عرضة للخطر.

لهذا السبب، نعتقد أنه يجب علينا العمل بالأدوات الحالية وإنشاء أدوات جديدة من أجل التحرك في الاتجاه الصحيح. وأود أن أذكر بإيجاز بعض هذه الأدوات:

أولا، نحن بحاجة إلى زيادة الوعي بتأثير تغير المناخ على الأمن من أجل تقييم المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ والاستجابة لها على النحو السليم. وينبغي للأمن العام أن يقدم تقارير منتظمة إلى مجلس الأمن - كما فعل اليوم - عن الآثار الأمنية لتغير المناخ.

ثانيا، تحتاج الأمم المتحدة إلى زيادة التعاون والتنسيق بين الوكالات في تشاطر المعلومات والمعرفة وأفضل الممارسات فيما بين الدول وبعثات الأمم المتحدة. ونؤيد تعيين ممثل خاص معني بالمناخ

سيدي الوزير، على رئاستكم لها. وأشكركم على إعادة موضوع الصلة المتأصلة بين المناخ والأمن إلى مجلس الأمن. كما أشكر الأمين العام ورئيس الجمعية العامة والوزير أوريسكو والسيدة باسيسي على معلوماتهم الهامة.

لقد قيل هذا مرات عديدة، ولكن لا بد من التذكير بأنه لا يوجد خطر أكبر على وجودنا ذاته من تغير المناخ لأنه يخاطر، بوصفه عاملا مضاعفا للخطر فيما يتعلق بعدم الاستقرار على نطاق لا يمكننا تخيله، بتغيير كل شيء على الأرض إلى نقطة اللاعودة، مما يهدد قدرتنا ذاتها على البقاء.

فارتفاع مستوى سطح البحر هو أحد أهم آثار تغير المناخ. وهو من العلامات الواضحة على كارثة في طور التكوين، وهو بالفعل حقيقة واقعة لعشرات الملايين من الناس وليس للدول الجزرية فحسب، بل وللعديد من البلدان النامية الأخرى، كما ذكر الأمين العام اليوم.

لقد كان العلم واضحا وصريحا جدا، وقد تم تحذيرنا: إن ارتفاع مستوى سطح البحر سيحدث تحولاً عميقاً في الفيضانات الساحلية على مدى العقود المقبلة، مما يهدد سبل عيش كاملة والقدرة على العيش في أجزاء كثيرة من العالم. وتخلص التقارير العلمية المتفق عليها إلى أنه بحلول نهاية هذا القرن، وبغض النظر عن أفعالنا، من المرجح أن ترتفع مستويات سطح البحر العالمية إلى ١,١ متر أو أكثر، وهي واحدة من أسوأ التوقعات التي قدمتها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ على الإطلاق. وبقدر ما ينذر ذلك بالخطر، فإن الواقع قد يكون أسوأ وقد تكون آثاره المتعددة الأوجه - كما ذكر اليوم - أكثر تعقيدا بكثير.

ونرى بالفعل أن تغير المناخ يؤدي إلى اشتداد الفقر، ويزيد من تفاقم التخلف، ويتسبب في تشريد جماعي، وهي، كما نعلم، من بين الأسباب الجذرية للنزاع. وقد ذكر بحق أن - مئات الملايين سيشردون، ويجبرون على ترك ديارهم بسبب الظواهر الجوية القاسية، التي تفاقم بسبب ارتفاع درجات الحرارة العالمية.

لفريق الدراسة التابع للجنة القانون الدولي المعني بارتفاع مستوى سطح البحر، والسيدة باسيسي على إحاطاتهم الزاخرة بالمعلومات.

غابون مقتنعة اقتناعا راسخا بأن هناك صلة واضحة بين السلام والأمن والتنمية المستدامة. إنها تأثرت تعاقبي مستمر، يتفاقم الآن بسبب تهديد تغير المناخ. ويؤثر ذلك التهديد على جميع بلدان العالم، المتقدمة النمو والمتخلفة، ويتطلب استجابة استراتيجية شاملة على الصعيدين الوطني والمتعدد الأطراف. يتطلب حجم التهديد تجاوز المناقشة الأولية بشأن المؤسسة الدولية الأنسب للعمل بالنيابة عن المجتمع الدولي للتصدي لظاهرة تغير المناخ.

والواقع أن التهديد الذي يتعرض له سلام وأمن الجنس البشري بأسره تهديد حقيقي للدول الساحلية، مثل غابون. وهو تهديد وجودي ووشيك بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة.

ويجب على مجلس الأمن أن يعالج تلك المسألة الأساسية، بما في ذلك نطاق المخاطر التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان من جراء آثار تغير المناخ، وأن ينظر في اتخاذ إجراءات على الصعيدين الدولي والإقليمي. والاستجابة المتوقعة وقائية في المقام الأول ويجب أن تشمل تقييم المخاطر والتخطيط والتمويل المناسب للقدرة على الصمود وبناء القدرات في الدول الهشة.

إن الأدلة العلمية واضحة بشأن حجم التهديد الذي يشكله ارتفاع مستوى سطح البحر على السلامة الإقليمية للدول الجزرية الصغيرة النامية والدول المنخفضة، مع ما يترتب على ذلك من آثار شديدة جدا على المجتمعات الساحلية في جميع أنحاء العالم وعلى سبل عيشها. ينطوي ارتفاع مستوى سطح البحر على إمكانية تقويض الخصائص الأساسية المميزة لكيان الدولة: إقليم محدد وسكان. ويسرنا أن لجنة القانون الدولي تدرك ذلك.

ولعدة عقود، ما برح مستوى سطح البحار على صعيد العالم يرتفع بشكل ملحوظ، وهذا الاتجاه يتسارع. وبالمعدل الحالي، سيتعرض مئات الملايين من الناس في أفريقيا لارتفاع مستوى سطح البحر بحلول

والأمن بغية تحسين قدرة المنظمة على التصدي للمخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ.

ثالثا، يجب أن نعطي الأولوية لنظم الإنذار المبكر، التي أثبتت فعاليتها، والتدابير المجدية للتكيف مع المناخ التي تتخذ الأرواح.

رابعا، ستظل الخطط المناخية الطموحة مجرد أمنيات - صحيحة، لكن بلا جدوى. فبدون الحصول على التمويل المناسب، فإن الجهود المبذولة للتخفيف من المخاطر المرتبطة بالمناخ على السلام والأمن ومعالجتها ستكون قاصرة. إن التخفيف من آثار تغير المناخ جهد جماعي عالمي، ولكنه يبدأ من الداخل، ويجب علينا جميعا أن نقوم بدورنا.

في عام ٢٠١٩، أصبحت ألبانيا أول دولة في المنطقة تعتمد استراتيجية بشأن تغير المناخ وخطط العمل ذات الصلة بشأن التخفيف والتكيف. ونعمل ونسير على مسار جيد جدا لتحقيق الهدف العالمي للأمم المتحدة المتمثل في خفض انبعاثات غازات الدفيئة بنسبة ٤٥ في المائة في العقد المقبل وتحقيق صافي الانبعاثات الصفري بحلول عام ٢٠٥٠، وفقا لاتفاق باريس بشأن تغير المناخ.

وفي الختام، بينما نعمل على تخفيف ومعالجة المخاطر المتصلة بالمناخ على السلام والأمن، يجب ألا ننسى أن لتغير المناخ بعدا جنسانيا قويا. إذ يؤثر تغير المناخ والتدهور البيئي وارتفاع مستوى سطح البحر بشكل غير متناسب على النساء والفتيات. لذلك، يجب أن تراعي الإجراءات المتعلقة بالمناخ والبيئة والحد من مخاطر الكوارث المنظور الجنساني، وأن تقدر وتعزز مكانة جميع النساء والفتيات بوصفهن عوامل للتغيير وأن تعالج بشكل مباشر المخاطر المحددة التي يواجهنها.

السيد بيانغ (غابون) (تكلم بالفرنسية): أهني مالطة على مبادرتها بعقد هذه المناقشة المهمة. وأشكر الأمين العام على توضيحه المتقن لمخاطر التهديد الذي يشكله ارتفاع مستوى سطح البحر. وأود أيضا أن أشكر رئيس الجمعية العامة، ووزير خارجية رومانيا والرئيس المشارك

التكيف معه. إن الارتباط القوي بين الضعف الناجم عن تغير المناخ وانعدام الأمن يؤدي إلى حلقة تفاعل سلبية، مما يزيد من ضعف المجتمعات المعرضة للخطر، ولا سيما النساء والأطفال، الذين هم أقل قدرة على الصمود ومواجهة آثار زعزعة الاستقرار الناجمة عن ذلك.

وبدون استراتيجيات فعالة لبناء القدرة على الصمود أو التكيف مع تغير المناخ فإن الظواهر الجوية المتطرفة التي تزداد شدتها وتواترها ستظل تؤثر سلباً على التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمناطق الساحلية. إن التصدي الكافي للمخاطر الأمنية المتعلقة بالمناخ يتطلب أن نرفع توقعاتنا في مكافحة تغير المناخ. وأفضل طريقة لمنع المخاطر الأمنية المتعلقة بالمناخ والتخفيف من حدتها وإدارتها هي معالجة أسبابها. وفي سياق الدول الهشة المتضررة أصلاً من النزاعات يجب أن نسد الثغرات في المعارف العلمية والتقليدية لزيادة القدرة على التكيف مع المناخ وضمان التنمية الساحلية المستدامة. ويجب تحسين فهمنا على نطاق سائر منظومة الأمم المتحدة للكيفية التي يهدد بها تغير المناخ السلم والأمن ويؤجج النزاعات. وعندئذ فقط يمكن لسياسة المناخ أن تدعم كل خطط ومبادرات التنمية الأخرى.

ولا يمكننا أن نتكلم عن السلام أو الأمن أو الاستدامة على الصعيد العالمي عندما تجعل آثار تغير المناخ التنمية بعيدة المنال. إن إدراج التحليلات ذات الصلة في التقارير وتقييمات المخاطر والإنذارات المبكرة المنتظمة الصادرة عن الأمين العام هو أمر بالغ الأهمية. ولذلك تؤيد غابون الدعوة إلى تعيين ممثل خاص معني بالمناخ والأمن، الأمر الذي من شأنه أن يسد ثغرة حرجية في منظومة الأمم المتحدة من خلال تزويد مجلس الأمن بالمعلومات التي يطلبها. كما أن التصدي الكافي للمخاطر الأمنية المرتبطة بالمناخ يتطلب تمويلاً مستداماً ومتزايداً للتكيف مع تغير المناخ ومعه تمويل مستهدف للبلدان والمجتمعات الأكثر ضعفاً.

وفي الختام، لن نتمكن من بناء أو ضمان الأمن، أو تحقيق سلام شامل ودائم، ما لم نعالج كل عنصر من عناصر عدم الاستقرار والنزاع. وتشمل هذه العناصر التهديدات التي يشكلها تغير المناخ، بما

عام ٢٠٣٠، مع احتمال أن تصبح بعض المدن الساحلية الأفريقية المنخفضة غير صالحة للسكن في الأجل المتوسط. وبالإضافة إلى ذلك، فإن العمران الحضري والتوسع السريع للمجتمعات المحلية في المناطق الساحلية سيعرضان المزيد من الناس للخطر.

إن ارتفاع مستوى سطح البحر يسبب أحداثاً مفاجئة. ومن بين هذه الأحداث، وأبرزها تراجع الخط الساحلي، تسرب المياه المالحة إلى الأرض، وتآكل السواحل، وتعديل النظم الإيكولوجية الساحلية، والمد العاصفي الذي كثيراً ما يرتبط بالأعاصير الشديدة أو ظواهر الفيضانات الهائلة، التي غالباً ما تكون عواقبها الإنسانية كارثية.

إن الأضرار التي تلحق بالبنية التحتية أو تدميرها، وزيادة المنافسة أو عدم المساواة في الحصول على الأراضي أو الموارد الطبيعية، وفقدان الأراضي المغمورة، وندرة الموارد، وانعدام الأمن الغذائي، وتقلص سبل العيش، والآثار على الأنشطة الاقتصادية الساحلية أو الإضرار بالتراث ووظيفة الهوية الثقافية للسواحل ليست سوى جزء من قائمة غير حصرية للآثار السلبية لارتفاع مستوى سطح البحر.

ومع ازدياد التعرض لآثار ارتفاع مستوى سطح البحر، يزداد احتمال الهجرة الجماعية المفاجئة والقسرية للأشخاص الذين يعيشون في المناطق الساحلية بسبب تغير المناخ. وتبعاً للسياق، هناك خطر من أن يؤدي وصول أعداد كبيرة من النازحين، الذين ينتمون أحياناً إلى هويات عرقية أو دينية مختلفة، إلى تفاقم التوترات الاجتماعية بسبب قضايا الهوية أو العوامل المتعلقة بالوصول إلى الموارد وسبل العيش والخدمات الموجودة من قبل، مع ما يترتب على ذلك من خطر تفاقم عدم الاستقرار الاجتماعي أو السياسي، بما في ذلك تغذية نزعة التطرف الذي يمكن أن يؤدي إلى نزاعات داخل الدول وفيما بينها.

وفي الوقت نفسه، يمكن أن تؤثر التوترات والنزاعات في قدرة البلدان على التعامل مع المخاطر الأمنية المرتبطة بالمناخ وأن تزيد من ضعفها بشكل كبير. وهذا هو السبب في أن البلدان الأكثر عرضة لآثار تغير المناخ من المرجح أيضاً أن تكون عرضة لمستويات عالية من انعدام الأمن، مما يقلل من قدرتها على التصدي لتغير المناخ أو

المغمورة، والهجرة القسرية، وانعدام الأمن الغذائي، على سبيل المثال لا الحصر للمسائل ذات الصلة. فيجب أن نستعد ونتصدى لحالة الطوارئ التي تواجهها المحيطات، التي هي مورد مشترك لنا.

وفي هذا السياق الصعب، يتطلب التصدي لمخاطر المناخ نهجا عالميا ووقائيا. وفي "خطةنا المشتركة" (A/75/982)، يقدم لنا الأمين العام خارطة طريق لبناء السلام، وتهيئة الظروف اللازمة للتنمية المستدامة والشاملة، وفي الوقت نفسه مكافحة آثار تغير المناخ. إن فرنسا تساهم في الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لمواجهة العواقب الأمنية لارتفاع مستويات مياه البحر من خلال مبادرات لزيادة قدرة الدول على الصمود أمام تغير المناخ، بما في ذلك مبادرة نظام مخاطر المناخ والإنذار المبكر، والتي تهدف إلى تحسين نظم الإنذار المبكر من أجل التصدي للمخاطر المناخية في البلدان الأكثر عرضة للكوارث والتي ستضاعف فرنسا مساهمتها السنوية فيها إلى ٨ ملايين يورو بحلول عام ٢٠٢٣.

ويجب أن تعمل منظومة الأمم المتحدة بأسرها بطريقة منسقة للحد من مخاطر المناخ، سواء كان ذلك من خلال اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، أو اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، أو اتفاق باريس، أو مجلس الأمن. وأود أن أنوه بدور آلية الأمن المناخي في بناء القدرة على الصمود في مواجهة مخاطر المناخ، وسأكون مقصرا إذا لم أذكر اتفاقية التنوع البيولوجي. وعملا بإطار كونمينغ - مونترال العالمي للتنوع البيولوجي يجب أن نعزز الحلول القائمة على الطبيعة.

لم يعد التهديد الذي يشكله ارتفاع منسوب مياه البحر موضع شك. ولذلك فإن الأمر متروك لنا للالتزام العاجل بالتصدي له بينما لا يزال هناك وقت لذلك. وبروح الالتزام هذه ستفخر فرنسا، إلى جانب كوستاريكا، باستضافة المؤتمر المقبل للمحيطات في عام ٢٠٢٥. وسنتناول هذا الموضوع كإحدى أولويات المؤتمر.

السيد إيشيكاني (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد مناقشة اليوم المفتوحة الرفيعة المستوى بشأن

في ذلك التهديدات المتعلقة بارتفاع مستوى سطح البحر. وبالنظر إلى التداعيات الواضحة، التي كان لها بالفعل تأثير كبير على استقرار وأمن مختلف المناطق والدول، لم يعد البعد الأمني لتغير المناخ موضع شك. ولم يعد السؤال، أكثر من أي وقت مضى، هو ما إذا كان مجلس الأمن هو الجهاز المختص بالتعامل مع هذه المسألة، بل كيف سيأخذ عمل المجلس في الحسبان المخاطر الأمنية المتعددة الأوجه المرتبطة بتغير المناخ.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر مالطة على عقد هذه المناقشة الهامة وأن أشكر جميع المتكلمين على إسهاماتهم. لقد حدد اتفاق باريس المسار الذي يجب أن نتخذه لحصر الاحتباس الحراري عند مستوى ١,٥ درجة مئوية وزيادة قدرتنا على التخفيف من تغير المناخ والتكيف معه والقدرة على الصمود أمامه، خاصة في البلدان الأكثر ضعفا. وتحقيقا لهذه الغاية نحتاج إلى التزام الجميع. سوف أشدد على خمس نقاط.

الأولى هي ملاحظة أن الاحترار العالمي يتسبب في ارتفاع مستويات سطح البحر ويشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين. وباعتبار المحيطات مضخة حيوية للكربون فإنها تمتص أكثر من ٩٠ في المائة من الحرارة الزائدة الناتجة عن النشاط البشري. وفي الوقت نفسه، يؤدي ذلك إلى ارتفاع درجات حرارة المياه وإلى تدهور سريع ولا رجعة فيه تقريبا في النظم الإيكولوجية البحرية. لذلك يمكننا حماية المحيطات من خلال مكافحة تغير المناخ. ويتوقع أحدث تقرير للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ بشأن المحيطات والغلاف الجليدي ارتفاعا في مستوى سطح البحر العالمي بمقدار ٤٨ سنتيمترا في عام ٢١٠٠. وهذا يعني أن المناطق المنتجة والأراضي الزراعية والمنازل ستكون في المستقبل مغمورة وغير صالحة للسكن. والدول الجزرية الصغيرة النامية هي بطبيعتها الأكثر تعرضا لآثار تغير المناخ على المحيطات. إن بقاءها ذاته في خطر. وإلى جانب ارتفاع مستوى سطح البحر فإن جميع الآثار المدمرة التراكمية الناجمة عن تغير المناخ هي مصادر محتملة لعدم الاستقرار والنزاع - وهي ندرة الموارد، واختفاء الأراضي

مؤسسات قادرة على الصمود من خلال الاستثمار في البشر، بمن فيهم النساء والشباب والسكان الأصليون، كونهم عوامل تشكيل هذه المؤسسات وتعزيزها. وفي إطار جهودنا لتعزيز المؤسسات، تدعم اليابان الدول الجزرية الصغيرة النامية في مجال بناء القدرات، على سبيل المثال من خلال تدريب المسؤولين الحكوميين والزعماء المحليين والأطفال والشباب على كيفية الحد من مخاطر الكوارث؛ والمرحلة الثانية من مبادرة سندي للتعاون من أجل الحد من مخاطر الكوارث؛ وبرنامج تدريب القيادات النسائية على الحد من مخاطر الكوارث المرتبطة بأعماق تسونامي بقيادة معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (يونيتار).

وترى اليابان أيضا أن الاستقرار القانوني والقدرة على التنبؤ يشكّلان أساسا ضروريا للدول الجزرية، وكذلك للدول الساحلية في القارات المعرضة لأوجه مختلفة من عدم اليقين جراء ارتفاع مستوى سطح البحر. وفي ذلك السياق، أود أن أوضح موقف اليابان المتمثل في أنه يجوز للبلدان الساحلية أن تحافظ على خطوط الأساس والمناطق البحرية القائمة المنشأة بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، على الرغم من انحسار السواحل الناجم عن تغير المناخ. ونحن على ثقة من أن هذا التفسير مشروع وسيكفل الاستقرار القانوني والقدرة على التنبؤ، لا سيما بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وأشعر بالامتنان لأن وفد منتدى جزر المحيط الهادئ، بقيادة صاحب المقام السيد مارك براون، رئيس وزراء جزر كوك، قد رحب بموقفنا في اجتماع مع وزير خارجية بلندا، السيد هاياشي يوشيماسا، في ٦ شباط/فبراير.

إن اليابان بلد جزري، ومن ثم فإننا ندرك تماما خطورة ارتفاع مستوى سطح البحر. ولن تدخر اليابان جهدا للعمل بشكل استباقي في إطار الأمم المتحدة للتصدي لمسألة ارتفاع مستوى سطح البحر، فضلا عن مسألة تغير المناخ والأمن بشكل أعم.

السيد دي ألميدا فيليو (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي، على مبادرتكم بعقد هذه الجلسة وإتاحة الفرصة لنا

هذا الموضوع الهام للبلدان الجزرية، بما فيها اليابان. وتشيد اليابان بالتضامن الذي أبدته مالطة مع الدول الجزرية الصغيرة النامية في التصدي لأثر ارتفاع مستوى سطح البحر. كما أشكر جميع مقدمي الإحاطات على إسهاماتهم الثاقبة.

إن ارتفاع مستوى سطح البحر الذي يلوح في الأفق يهدد سلامة الناس ووجودهم بطرق مختلفة. ومع ذلك، عندما نتكلم عن السلم والأمن الدوليين ونركز فقط على كيفية منع نشوب النزاعات المسلحة الدولية يجب أن ندرك أن خطر ارتفاع مستوى سطح البحر وشيك ودهام مثل التهديدات التي يشكلها غزو تشنه دولة أجنبية. وفي صميم كلتا الأزميتين تكون حياة الإنسان وكرامته معرضتين للخطر، ومن ثم فكلتاها من المسائل الأمنية الخطيرة. وبينما من الواضح أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يتدخل عندما تنشأ هذه المسائل المتعلقة بالسلم والأمن، كما قال الرئيس كوروسي في وقت سابق عن التوقعات بأن يضطلع مجلس الأمن بدوره، فمن الواضح أيضا في الوقت نفسه أن المجلس وحده لا يستطيع أن يقدم حولا شاملة أو أن ينفذ استجابات مباشرة لمسائل التنمية المتصلة بتغير المناخ.

ومع ذلك، يمكن لمجلس الأمن، المسؤول الأول عن صون السلم والأمن الدوليين، أن يؤدي واجبه من خلال الجمع بين هيئات الأمم المتحدة الأخرى، بما في ذلك الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة بناء السلام. ومن هذا المنظور، تؤكد اليابان أهمية الدبلوماسية الوقائية وقد دعت إلى إرساء قنوات اتصال أكثر فاعلية بين المجلس ومختلف الأطراف الفاعلة، بما في ذلك لجنة بناء السلام، خلال الحدث المميز الذي نظمته في الشهر الماضي (انظر S/PV.9250).

وبما أن التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه شرطان أساسيان للتصدي لارتفاع مستوى سطح البحر، فإن المؤسسات القادرة على الصمود ضرورية لتنفيذهما بأكبر قدر ممكن من الكفاءة والفعالية. وترى اليابان أن المجلس باستطاعته، إذا ما زودته لجنة بناء السلام بنصائحها القيمة أيضا، أن يعزز السلام المستدام عن طريق إيجاد

الداخلية أو شدتها أو تواترها، لا تزال البيانات الإحصائية التي تؤكد ذلك الارتباط ضعيفة. وعلاوة على ذلك، تؤكد الوثيقة أيضا أن تأثير المناخ على النزاع، استنادا للتقييم، ضعيف نسبيا بالمقارنة مع العوامل الاجتماعية والاقتصادية الأخرى.

ثانيا، على الرغم من الأدوات العديدة قيد تصرف مجلس الأمن، فإنه لا يملك الأدوات التي تلزمنا لمكافة تغير المناخ أو بناء القدرة على الصمود في مواجهة آثاره. ولذلك، لا يمكن أن نخرج من مناقشة محورها الأمن بحلول لدعم البلدان المتأثرة بارتفاع مستوى سطح البحر، لا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية. وبدلا من ذلك، نرى أنه يجب تناول آثار تغير المناخ وارتفاع مستوى سطح البحر في إطار القانون الدولي والتعاون من أجل التنمية. فالآثار السياسية والقانونية لارتفاع مستوى سطح البحر على الدول تندرج في إطار القانون الدولي. أما التعاون من أجل التنمية فو شرط ضروري لتنفيذ الأهداف المتفق عليها بتوافق الآراء في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وإطار سنداى للحد من مخاطر الكوارث واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس بشأن تغير المناخ. ومؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ هو المنتدى الذي تتوفر فيه مقاعد دائمة للبلدان الأكثر تضررا من تغير المناخ، على عكس مجلس الأمن.

وتكرر البرازيل أيضا تأكيد موقفها بأن الحلول للآثار القانونية المعقدة الناشئة عن الموضوع قيد النظر ينبغي أن تصاغ في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، بما في ذلك خلال اجتماع الدول الأطراف في الاتفاقية. وتضطلع المحكمة الدولية لقانون البحار بدور مهم أيضا، لا سيما في سياق طلب رأي استشاري بشأن تغير المناخ والقانون الدولي والذي قدمته لجنة الدول الجزرية الصغيرة المعنية بتغير المناخ والقانون الدولي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٢. وتكتسي أعمال لجنة القانون الدولي أهمية أساسية أيضا لتعزيز فهمنا للآثار القانونية المترتبة عن ارتفاع مستوى سطح البحر، بما في ذلك المسائل المتعلقة بقانون البحار وحماية الأشخاص وكيانات الدول.

لتبادل الآراء بشأن الآثار المحتملة لارتفاع مستوى سطح البحر على السلام والأمن الدوليين. وفي ذلك الصدد، أشكر الأمين العام ورئيس الجمعية العامة والوزير أوريسكو والسيدة باسيسي على إسهاماتهم في مناقشتنا اليوم.

الواقع أنه لا يوجد نظام بيئي أو دولة بمنأى عن الآثار السلبية لتغير المناخ، ولكن تداعياته على المحيطات قد تكون أشد وطأة على كيان الدولة. ويمكنها أيضا أن تهدد سبل عيش المجتمعات المحلية وأن تؤثر على تنقل البشر. وارتفاع مستوى سطح البحر، بوصفه أحد العواقب الناجمة عن تغير المناخ، مسألة بالغة الأهمية بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة. ونتفهم بشدة دعوى هذه الدول بأن تلك الظاهرة تهدد وجودها ذاته. وتلك المسألة بالغة الأهمية لدرجة تستوجب مناقشتها في محفل شرعي وتمثيلي وشامل للجميع، يتمتع بالولاية والأدوات الملائمة للتصدي لتغير المناخ وآثاره. وليس من اختصاص مجلس الأمن أن يناقش تغير المناخ. وإذا كان الهدف من هذه المناقشة، على النحو المبين في المذكرة المفاهيمية (S/2023/79، المرفق)، هو التركيز على سبل منع الشواغل السياسية والأمنية المتعلقة بارتفاع مستوى سطح البحر وبناء القدرة على الصمود، فقد يثبت أن تغليب الاعتبارات الأمنية على المناقشة الحالية يؤدي إلى نتائج عكسية وغير مرغوب فيها.

أولا، كما أكد الأمين العام في تقريره "خطتنا المشتركة" (A/75/982)، فإن أحد الأدوار الرئيسية للأمم المتحدة ينبغي أن يتمثل في كونها مصدرا للبيانات والأدلة الموثوقة. وينبغي أن ينطبق الشيء نفسه على مجلس الأمن. وفي هذه الحالة، لا يوجد ما يدل على أن تغير المناخ يتسبب بشكل مباشر في اندلاع النزاعات المسلحة. وفي ذلك الصدد، لم يكتف تقرير التقييم السادس الصادر عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ بالقول إن العوامل غير المناخية هي الدوافع الرئيسية للنزاعات القائمة داخل الدول، بل إنه أشار إلى أنه ولئن كان للظواهر الجوية والمناخية القصوى في بعض المناطق التي خضعت للتقييم أثر سلبي محدود على طول النزاعات العنيفة

أن تظل هذه المناقشات مفتوحة لجميع أعضاء الأمم المتحدة. ويجب علينا أن نسعى جاهدين لتجنب أي ازدواجية في العمل وضمان احترام ولايات ومسؤوليات محددة داخل منظومة الأمم المتحدة. ومن الأفضل تخصيص الوقت والطاقة المبذولين لتحويل جدول أعمال المناخ إلى مجلس الأمن لتعزيز التدفقات المالية لدعم التعهدات القائمة وتعزيز العمل المتعلق بالمناخ والمحيطات.

إن توافق الآراء الحالي على ضرورة تقييم التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية تقييما مشتركا ومتوازنا من منظور التنمية المستدامة ناتج عن خمسة عقود من الجهود المتعددة الأطراف في الأمم المتحدة، بدءا باستوكهولم في عام ١٩٧٢، ثم ريو دي جانيرو في عامي ١٩٩٢ و ٢٠١٢، وانتهاء بنيو يورك في عام ٢٠١٥، باعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. فيتعين علينا ألا نعترض الإنجازات المتعددة الأطراف التي تحققت في نصف القرن الماضي للخطر من أجل المضي قدما بتعدي مجلس الأمن على جدول أعمال تغير المناخ.

السيد أغيمان (غانا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر مالطة على قيادتها بشأن مسألة ارتفاع مستوى سطح البحر وآثارها على السلم والأمن الدوليين. وأرحب برؤاستكم مناقشة اليوم المفتوحة، السيد الرئيس. كما أرحب بمشاركة جميع المسؤولين الرفيعي المستوى الموجودين هنا اليوم. وأشكر الأمين العام على بيانه وأشكر مقدمي الإحاطات على إسهاماتهم المتبصرة.

إن المخاطر الوجودية التي تتعرض لها البشرية والتي يشكلها ارتفاع منسوب مياه البحر وارتفاعها الشديد واضحة. فقد دق التقرير الخاص للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ عن المحيطات والغلاف الجليدي في مناخ متغير ناقوس الخطر بالفعل - فارتفاع مستوى سطح البحر خطر حالي ومستقبلي على حد سواء. إنه يشكل خطرا واضحا على سبل العيش وكذلك على أمن ورفاه الملايين الذين يعيشون في المناطق الساحلية المنخفضة، ولا سيما في الدول الجزرية الصغيرة النامية. وتتعرض ديار الملايين وثقافتهم وهوياتهم للتدمير أو الضياع. وتتعرض مصادر مياه الملايين للتلوث. وتتحمي نظم غذائية

وإتاحة المعلومات وتوفر اليقين القانوني أداتان حاسمتان لمنع نشوب المنازعات بين الدول الأعضاء.

وعلى صعيد التنمية المستدامة، نلاحظ بقلق أنه على الرغم من الاهتمام الهائل المعرب عنه بمحيطاتنا اليوم، لا يزال الهدف ١٤ الأقل تمويلا من بين جميع أهداف التنمية المستدامة. وإذا أردنا أن نبني القدرة على الصمود في البلدان والمجتمعات المحلية المتأثرة بارتفاع مستوى سطح البحر، تتمثل الخطوة الأولى في تحقيق الأهداف التي حددناها لأنفسنا في ذلك الصدد - وبعضها عفا عليه الزمن بالفعل. وعلاوة على ذلك، لا يبدو أن البلدان المتقدمة حريصة على الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بتمويل العمل المناخي بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ بقدر إصرارها على معالجة تلك المسائل داخل مجلس الأمن. ولا يسفر هذا الإصرار إلا عن تعزيز التصور بأن هناك مصلحة في صرف الانتباه عن ثغرات التنفيذ الواضحة في خطة عام ٢٠٣٠ وفي نظام تغير المناخ، لا سيما في إمداد البلدان المتقدمة للبلدان النامية بوسائل التنفيذ. وعلى وجه التحديد، كان من أهم نتائج الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية قرار إنشاء صندوق مخصص للخسائر والأضرار الناجمة عن تغير المناخ لمساعدة البلدان النامية المعرضة للخطر بشكل خاص - وهو قرار حظي بكامل تأييد البرازيل.

وأود أن أعتمد هذه الفرصة للتأكيد على مدى ضرورة قيام جميع البلدان المتقدمة بالوفاء بالتزاماتها المتعلقة بتمويل المناخ التي طال انتظارها بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس بشأنها، بما في ذلك حشد ١٠٠ بليون دولار سنويا لتلبية احتياجات البلدان النامية. فحشد الدول المتقدمة التمويل المناخي وزيادته وتوسيع نطاقه وتقديمه في الوقت المناسب هي حاجة الساعة لدعم الدول النامية المتضررة من ارتفاع مستوى سطح البحر والآثار الأخرى لتغير المناخ.

وختاماً، ينبغي التصدي لتغير المناخ والتحديات المتصلة به، مثل ارتفاع مستوى سطح البحر، بأدوات التنمية والقانون الدولي. ويجب

الهيئات ذات الصلة. وعلى ذلك، نود أن نشير إلى أربعة مجالات ذات أولوية للعمل العالمي.

أولاً، نعتقد أنه في ضوء المسار الطويل الأجل لارتفاع مستوى سطح البحر، كما أكدت ذلك العديد من الدراسات والنماذج العلمية، ينبغي دعم جهود التكيف من أجل الحماية والاستصلاح والإيواء للحد من المخاطر الساحلية دعماً عاجلاً، لا سيما عندما يتعلق الأمر بالدول الجزرية الصغيرة النامية. وستتطلب جهود التكيف هذه من أجل تطوير القدرة على الصمود وتعزيز الشراكات الدولية والتمويل الكافي. كما نحث على احترام ممارسات إدارة الموارد المجتمعية والحلول القائمة على الطبيعة لتحقيق نتائج مستدامة.

ثانياً، مع مراعاة الدوافع البشرية المنشأ لحدوث ارتفاع مستوى سطح البحر، نؤكد على الحاجة إلى التنفيذ الأمين للالتزامات بالعمل المناخي للحد بشكل عاجل من انبعاثات غازات الدفيئة. ولذلك نحث البلدان الرئيسية المسببة للانبعاثات على مضاعفة جهودها لمواءمة أهداف الانبعاثات الخاصة باتفاقية باريس لعام ٢٠٣٠ مع هدف ١,٥ درجة مئوية، وهو حد البقاء لأكثر الفئات ضعفاً. والحقيقة هي أن ٢ درجة مئوية هي حكم بالإعدام على العديد من البلدان الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ وآسيا وأفريقيا.

ثالثاً، العمل المناخي مستحيل بدون تمويل كاف. كما إن التمويل الكافي للمناخ مستحيل بنفس القدر إذا استمرت الدول المتقدمة في التراجع عن تعهداتها والتزاماتها. وكما أشار الأمين العام الأسبق الماضي، فإن البلدان المتقدمة تعرف ما يجب عليها أن تفعله، ونحن نشرك الأمين العام دعوته تلك البلدان إلى أن تفعل ما تعرف أنها يجب أن تفعله على وجه الاستعجال. وكحد أدنى، يجب أن تبدأ بالوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها في أحدث مؤتمر للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (COP ٢٧)، بما في ذلك التسليم الذي طال انتظاره لمبلغ ١٠٠ بليون دولار الذي وعدت به البلدان النامية؛ وتفعيل صندوق الخسائر والأضرار الذي اتفق عليه في شرم الشيخ؛ ومضاعفة تمويل التكيف، بما في ذلك خطة تنفيذ قائمة

للملايين. إن الآثار الطويلة الأجل لارتفاع مستوى سطح البحر على سلامة الحدود البحرية وملكية الموارد البحرية والكيانات الدولية للبلدان المتضررة تستدعي اتخاذ إجراءات عاجلة. وتأخير العمل يعني التأخر عن إحداث الفرق المطلوب.

وعلى الرغم من أن البعض يجادل بأننا لسنا مهدين بقوة السلاح، على الأقل في هذا السياق، فإن المخاطر الوجودية التي يشكلها ارتفاع مستوى سطح البحر تظهر أن عواقب قوى الطبيعة يمكن أن تكون ماثلة، إن لم تكن أسوأ. وإلى جانب الأثر المعقد والمتعدد الأوجه والمتزامن لأزمات أخرى، فإن آثار ارتفاع مستوى سطح البحر على السلم والأمن الدوليين لا يمكن تصورها. ففي عدة أجزاء من أفريقيا، على سبيل المثال، بدأنا نشهد زيادة في حالات التآكل الساحلي والفيضانات الساحلية وحالات المد العاصفي القوي، بما في ذلك في غرب أفريقيا، حيث تمثل المجتمعات الساحلية ثلث السكان وتولد أكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة. ووفقاً لتقديرات البنك الدولي، يتسبب التآكل والفيضانات والتلوث في أضرار بقيمة ٣,٨ بلايين دولار سنوياً في بنن وتوغو والسنغال وكوت ديفوار فقط. وفي غانا، بلدي، هدد ارتفاع منسوب مياه البحر على امتدادنا الساحلي البالغ طوله ٥٨٠ كيلومتراً مدناً تاريخية مثل كيتا وآدا وشالا. ولذلك، فإننا نشترك في عواقب ارتفاع درجات الحرارة، التي أدت إلى هجرة الأرصد السمكية، في حين لوث التملح الأراضي الزراعية واحتياطات المياه العذبة، مما أثر على سبل عيش الصيادين والمزارعين. وقد أدت الفيضانات المتكررة إلى هجرة قسرية وتشريد وتدمير للممتلكات وحتى إلى خسائر في الأرواح البشرية. وبالتالي فإن ارتفاع منسوب مياه البحر يؤثر سلباً على الأرواح وسبل العيش.

وعلى الرغم من أن المناقشات بشأن المواضيع المتعلقة بتغير المناخ في المجلس لم تكن دائماً قائمة على توافق الآراء، فمن المهم أن نعمل بشكل جماعي في توقع الأخطار التي تواجه السلم والأمن الدوليين، بغض النظر عن كيفية تعريف الخطر، وأن نعزز الالتزام والتضامن الدوليين للتصدي لتلك التهديدات، بما في ذلك من خلال

بذاتها؛ وتجديد الصندوق الأخضر للمناخ بحلول الوقت الذي يعقد فيه مؤتمر الأطراف (COP ٢٨) وتطوير خطط لأنظمة الإنذار المبكر لحماية كل شخص على هذا الكوكب في غضون خمس سنوات.

رابعا، يجب علينا أن نعزز الآليات القائمة لمنع نشوب النزاعات وحلها سلميا في عصر تغير المناخ هذا. ويشمل ذلك النزاعات البرية على الموارد المتناقصة، فضلا عن التوترات المتعلقة بإدارة المحيطات. ويسرنا أن نشير إلى أن أبعاد المشكلة تلك - فضلا عن الآثار الأوسع نطاقا لحماية الفئات الضعيفة من الناس وتلك المتعلقة باحتمال فقدان السيادة - بالفعل قيد نظر لجنة القانون الدولي. ونشيد بعمل اللجنة والفريق الدراسي ودعو إلى التعاون والدعم في جهودهما الرامية إلى وضع وتوفير الإطار القانوني لمعالجة آثار ارتفاع مستوى سطح البحر ولصون السلم والأمن الدوليين في المحيطات والبحار.

وفي الختام، أود أن أقول إن الوقت الذي يمكن فيه وضع المخاطر التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان في فئات عمل بسيطة ومرتبطة أخذ في التلاشي. فمع الآثار الضارة لتغير المناخ وارتفاع مستوى سطح البحر والتهديد الذي يلوح في الأفق بكارثة مناخية، نواجه خطرا حاضرا يلوح في الأفق لم يُخَيَّل من قبل في العصر الحديث. ولذلك يجب علينا أن نحشد قدرتنا الجماعية الآن أكثر من أي وقت مضى لدفع ذلك الخطر على وجودنا.

السيدة باربرا وودوارد (المملكة المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية):

أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة الهامة اليوم. وأشارك المتكلمين الآخرين في شكر جميع مقدمي الإحاطات اليوم.

كما سمعنا، فإن استمرار ارتفاع مستوى سطح البحر سيزيد من حجم واحتمال حدوث فيضانات ساحلية. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى زيادة في الدوافع المعروفة لانعدام الأمن، مثل الكوارث الإنسانية وتشريد السكان والتنافس على الموارد الطبيعية.

وحتى لو لم تكن هذه الآثار واضحة بعد على نطاق واسع، فإن ذلك لا ينبغي أن يمنعنا من بذل المزيد من الجهد بشكل عاجل لحصر

ارتفاع درجات الحرارة العالمية في حدود لا تتجاوز ١,٥ درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الحقبة الصناعية، ورصد وتحليل تلك المخاطر وتوقعها والتخطيط لها ومنع حدوث أسوأ عواقب الآثار المناخية على أمننا في المستقبل. وأقدم ثلاث طرق يمكننا من خلالها القيام بذلك.

الطريقة الأولى هي جمع البيانات والأدلة. ويشمل ذلك رصد وتحليل مخاطر النزاع من خلال منظور مناخي لفهم مخاطر الأمن المناخي بشكل أفضل على المستويين المحلي والإقليمي. ولتحقيق ذلك، ثمة حاجة إلى تعزيز قدرة منظومة الأمم المتحدة على تشاطر المعلومات وتحليلها وإدماجها في عملية صنع القرار في الأمم المتحدة. وللمجلس دور واضح في تشجيع منظومة الأمم المتحدة على النظر في الآثار الأمنية لتغير المناخ والاستجابة لها.

ثانيا، نحن بحاجة إلى استراتيجيات متماسكة للتخفيف من المخاطر المتصلة بالمناخ على السلام والأمن والتصدي لها بطريقة منسقة. ومنظومة الأمم المتحدة مؤهلة لتسيق الجهود في مجالات بناء السلام والعمل المناخي وبناء القدرة على الصمود. ومرة أخرى، يضطلع المجلس بدور واضح في النهوض باستجابة أكثر اتساقا من جانب الأمم المتحدة لتلك التحديات.

ثالثا، نحن بحاجة إلى المساعدة في بناء قدرة الدول الساحلية على الصمود. ولدى حكومة المملكة المتحدة عدد من البرامج لتعزيز القدرة على الصمود في البلدان النامية ضد تغير المناخ، بما في ذلك "صندوق الكوكب الأزرق" بميزانية قدرها ٦٠٠ مليون دولار وبرنامج "قدرات الدول الجزرية الصغيرة النامية وقدرتها على الصمود" بميزانية قدرها ٥٠ مليون دولار، فضلا عن تقديم دعم كبير من خلال "الصندوق الأخضر للمناخ".

أخيرا، ألاحظ شواغل بعض الدول الأعضاء بشأن خطر المنازعات الحدودية البحرية الناجمة عن ارتفاع مستوى سطح البحر بسبب المناخ وما إذا كان ينبغي بالتالي تثبيت خطوط الأساس البحرية. وتتظر المملكة المتحدة في ذلك بعناية. وما زلنا منفتحين على الحلول

المجتمع الدولي شعور أكبر بالإلحاح من دون تأخير وأن يغتنم الفرصة لاتخاذ جميع الإجراءات اللازمة ومنع تغير المناخ من التسبب في كوارث لا رجعة فيها للبشرية.

ونظرا لأن التخفيف من آثار تغير المناخ يتعلق بمستقبل البشرية جمعاء، يجب أن يكون المجتمع الدولي مصمما بلا تردد وأن يبذل جهودا دؤوبة لتحقيق الحد الأقصى لدرجة الحرارة المنصوص عليه في اتفاقية باريس ويجب على البلدان المتقدمة النمو أن تأخذ زمام المبادرة في زيادة خفض الانبعاثات. ومع ذلك، فمنذ العام الماضي، حدث تراجع في سياسة الطاقة في بعض تلك البلدان حيث سُجلت زيادة، وليس انخفاض، في استهلاكها للوقود الأحفوري وانبعاثات الكربون، مما يجعل احتمال خفض الانبعاثات العالمية البعيد المنال بالفعل أكثر هشاشة. وقد حددت معظم البلدان المتقدمة النمو أهدافها وبرامجها المتعلقة ببلوغ انبعاثات الكربون ذروتها وتحديد أثر الكربون في وقت مبكر نسبيا وينبغي أن تكون قدوة باتخاذ إجراءات ملموسة لتنفيذها.

ويمكن التمويل دائما في صميم حوكمة المناخ على الصعيد العالمي، وهو قضية رئيسية بالنسبة لها. والبلدان المتقدمة النمو ملزمة بتوفير التمويل والمساعدة في مجال تغير المناخ للبلدان النامية، وهي مسؤولة عن القيام بذلك. وفي وقت مبكر من عام ٢٠٠٩، تعهدت البلدان المتقدمة بتقديم ١٠٠ بليون دولار سنويا للبلدان النامية، وهو ما لم يتم الوفاء به حقا بعد، مما يجعل ما يسمى بـ "التزامها" مجرد وعد فارغ.

والأسوأ من ذلك أن أحد البلدان، بينما يتبنى استجابة سلبية لاحتياجات التمويل للبلدان النامية، يستثمر مئات البلايين من الدولارات في إعانات ضخمة لصناعاته التحويلية المحلية من خلال ما يسمى "قانون خفض التضخم"، بزعم تعزيز تحوله في مجال الطاقة. وتنتهك هذه النزعة الحمائية الإيكولوجية التي تتم عن النفاق والتي تخدم المصالح الذاتية قواعد منظمة التجارة العالمية وتميز ضد الصناعات ذات الصلة في البلدان الأخرى وتقوض الجهود الجماعية لمعالجة تغير المناخ على مستوى العالم.

العملية والمبتكرة وسنواصل العمل مع الدول الأخرى ولجنة القانون الدولي بشأن بعض المسائل القانونية المعقدة الناشئة عن ذلك.

السيد جانغ جون (الصين) (تكلم بالصينية): ترحب الصين

بمبادرة مالطة، بصفتها رئيسة المجلس، بعقد جلسة اليوم. كما أشكر وزير الخارجية إيان بورغ على ترؤسه الجلسة شخصيا. وأشكر الأمين العام غوتيريش ورئيس الجمعية العامة كوروسي والرئيس المشارك أوريسكو على إحاطاتهم، واستمعت باهتمام إلى بيان السيدة باسيبي.

أدى ارتفاع مستوى سطح البحر إلى زيادة ضعف النظام الإيكولوجي والمجتمع البشري على الصعيد العالمي، مما قد يؤدي إلى تخريب الأراضي والهجرة البشرية وفقدان الممتلكات، من بين عدد كبير من المسائل؛ وهو يشكل تحديات شاملة لبقاء الإنسان وتنميته. بل إنه مسألة وجودية بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الساحلية المنخفضة.

وتولي الصين، كبلد ذي خط ساحلي طويل، اهتماما كبيرا لمخاطر ارتفاع مستوى سطح البحر. وبالإضافة إلى ذلك، يثير ارتفاع مستوى سطح البحر أسئلة جديدة بشأن جملة أمور، منها قانون البحار وكيان الدولة وحماية الإنسان، ومن ثم، فإن له صلات معقدة بالأمن، وكلها تستحق دراسة متعمقة وشاملة. وتتوقع الصين أن تسفر الدراسة المكرسة بشأن ارتفاع مستوى سطح البحر من منظور القانون الدولي والتي تجريها لجنة القانون الدولي عن نتائج عملية وموضوعية وقيمة.

إن ارتفاع مستوى سطح البحر ناتج عن العديد من العوامل، مثل الاحترار العالمي وذوبان الأنهار الجليدية القطبية، وهو مؤشر رئيسي لتغير المناخ. وينبغي للمجتمع الدولي أن يكثف الدراسات التطلعية بشأن عواقب ارتفاع مستوى سطح البحر وأن يركز في الوقت نفسه على تغير المناخ بوصفه السبب الجذري له وأن يبطئ الاحترار العالمي بصرامة وأن يحتوي الاتجاه نحو الارتفاع السريع في مستوى سطح البحر.

وقد حذر الأمين العام غوتيريش مرارا وتكرارا من أن الكوكب يقترب بسرعة من نقطة حرجة لتغير المناخ. وينبغي أن يكون لدى

وفي مواجهة تغير المناخ، ظلت الصين دائما عملية المنحى، ولم تدخر جهدا للوفاء بالتزاماتها. لقد أحرزنا تقدما مطردا وكبيرا نحو بلوغ ذروة انبعاثات الكربون وتحييد أثر الكربون، ونسعى بعزم إلى مسار تنمية أخضر ومنخفض الكربون يعطي الأولوية للحفاظ على البيئة. وقد حققنا مجموعة من الإنجازات الملحوظة في مجالات حفظ الطاقة، والطاقة المتجددة، والمركبات التي تعمل بالطاقة الجديدة، واحتجاز الكربون في الغابات، من بين مجالات أخرى، وبذلك قدمنا إسهامات ملموسة في إدارة المناخ العالمي.

وتدعو الصين دائما إلى التعاون فيما بين بلدان الجنوب بشأن تغير المناخ وتشارك فيه. وحتى الآن، وقعنا ٤٥ صكا للتعاون في مجال تغير المناخ مع ٣٨ بلدا ناميا، وبنينا ثلاث مناطق إيضاحية منخفضة الكربون، ونفذنا ٤٢ مشروعا للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، ودرّبنا موظفين تقنيين في الميادين ذات الصلة من أكثر من ١٢٠ بلدا ناميا، وهو ما رحب به وأثنى عليه كثيرا العديد من البلدان النامية، بما فيها الدول الجزرية الصغيرة النامية.

وستواصل الصين العمل مع جميع الأطراف للمشاركة بنشاط في إدارة المناخ العالمي والتصدي بشكل جماعي لتحدي تغير المناخ. سيعقد المؤتمر الثامن والعشرون للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في الإمارات العربية المتحدة في كانون الأول/ديسمبر. وتقدر الصين مساهمة دولة الإمارات العربية المتحدة في تعزيز الاستجابة العالمية لتغير المناخ وتدعم جهودها لاستضافة مؤتمر ناجح. ويحدونا الأمل في أن تركز جميع الأطراف على أغراض الاتفاقية وأهدافها وأن تبني معا نظاما عالميا عادلا ومعقولا وتعاونيا لإدارة المناخ يربح فيه الجميع.

السيد بيرييس لوسي (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): أود أولا أن أشكر مالطة على تنظيم مناقشة اليوم المفتوحة، التي نعتبرها فرصة لتحسين فهمنا المشترك لارتفاع مستوى سطح البحر وآثاره المحتملة على السلام والأمن الدوليين. ونشكر أيضا الأمين العام أنطونيو غوتيريش؛ والسيد تشابا كوروسي، رئيس الجمعية العامة؛ والسيد

إن التمسك بتعددية الأطراف الحقيقية وتعزيز التضامن والتعاون هما السبيل الوحيد للتصدي لتحدي تغير المناخ. وينبغي أن نتمسك بمبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة، الذي يتعلق بالإنصاف والعدالة الدوليين. والانحراف عن ذلك المبدأ سيضر بشدة بوحدة المجتمع الدولي وتعاونيه في التصدي لتغير المناخ.

وتشكل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس المرتبط بها الإطار الرئيسي للتعاون الدولي بشأن تغير المناخ، والذي يجب أن يعتز الجميع بإنجازاته التي تحققت بشق الأنفس ويحافظ عليها.

ويجوز لمجلس الأمن، في إطار بنود جدول الأعمال الخاصة ببلدان معينة وتمشيا مع الظروف المحددة، أن يدرس ويقدم استجابات محددة الأهداف تستند إلى فهم دقيق للمخاطر الأمنية الناجمة عن المناخ.

كما يجب أن تهدف الجهود المبذولة للتصدي لتغير المناخ وارتفاع مستوى سطح البحر دائما إلى تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وتهيئة الظروف المواتية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. والدول الجزرية الصغيرة النامية هي الأكثر تعرضا للصدمات المناخية ولكنها الأقل قدرة على التكيف. وينبغي للمجتمع الدولي أن يعالج بفعالية شواغل واحتياجات الدول الجزرية الصغيرة النامية وأن يساعدها، من خلال المساعدة المالية والتقنية، على تعزيز بناء قدراتها، وتقوية قدرتها على التكيف مع المناخ، وتحقيق تنمية خضراء ومنخفضة الكربون. إن المحيط هو الأساس الوطيد للبقاء والتنمية الذي تعتمد عليه جميع بلدان العالم، مما يجعل حفظ البيئة البحرية مسؤولية مشتركة للبشرية.

ويتمثل أحد التحديات العاجلة الراهنة في تصريف ٤٠٠ ٠٠٠ طن من المياه الملوثة نوويا من محطة فوكوشيما النووية لتوليد الكهرباء، مما سيلحق أضرارا جسيمة بالبيئة البحرية وصحة الشعوب، وتتحمل الدول الجزرية الصغيرة النامية وشعوبها العبء الأكبر. والصين تحث اليابان على الوفاء بالتزاماتها الدولية، والتخلص من المياه الملوثة نوويا بطريقة قائمة على العلم ومفتوحة وشفافة وأمنة، وتوفير الحماية الفعالة للبيئة البحرية والنظام الإيكولوجي.

المعرضة للخطر. وفي ذلك السياق، أود أن أبرز التقدم المحرز في الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية، المعقودة في شرم الشيخ، مصر، بوصفه إطارا لتنفيذ أهداف التكيف.

وتود إكوادور أن تبرز أهمية تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) عالميا. ويجب إشراك القيادة النسائية والمشاركة الكاملة على قدم المساواة على جميع مستويات صنع القرار، ولا سيما في معالجة آثار تغير المناخ. وللجنة بناء السلام، بوصفها هيئة استشارية تابعة لمجلس الأمن، دور توجيهي تؤديه في التصدي لآثار ارتفاع مستوى سطح البحر، ويمكن أن يكون إطار سندي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠، الذي يحدد المنع والقدرة على الصمود بوصفهما عنصرين أساسيين للحد من أخطار الكوارث، أداة مهمة في هذا الصدد. وفي ذلك الصدد، يوافق وفد بلدي على أنه سيكون من المفيد تزويد بعثات حفظ السلام بقدرة تحليلية بغية مساعدة الدول على الانتقال من النزاع إلى السلام في سياق تغير المناخ، مع مراعاة الحقائق والتحديات الوطنية المختلفة.

وفي الختام، نعتقد أن المناقشات في مجلس الأمن بشأن الحقائق المتعلقة بتغير المناخ، مثل ارتفاع مستوى سطح البحر، أساسية لكفالة قدرة منظومة الأمم المتحدة على الإسهام بطريقة شاملة في اتخاذ إجراءات ترمي إلى احتواء تلك المشكلة وآثارها.

السيد تشوماكوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نشكر الرئاسة على عقد مناقشة اليوم. ونشكر أيضا من قدموا لنا الإحاطات اليوم.

إن ارتفاع مستوى سطح البحر يشكل تحديا عالميا يستدعي اهتماما خاصا من جانب العديد من الدول، بما فيها دولتنا. وتمتلك روسيا ثالث أطول خط ساحلي في العالم. وتضم أراضيها أكثر من ٣٠٠ جزيرة. ويشكل ارتفاع مستوى سطح البحر تحديا محتملا ينبغي أخذه في الاعتبار في تخطيط التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

ولا يجادل أحد في الإجماع العلمي على أن الارتفاع السريع في مستوى سطح البحر الذي شهده القرن الماضي يرتبط ارتباطا

بوغدان أوريسكو، الرئيس المشارك لفريق الدراسة التابع للجنة القانون الدولي المعني بارتفاع مستوى سطح البحر، ووزير خارجية رومانيا، على ملاحظاتهم الاستهلاكية. ونشكر السيدة كورال باسيسي، مديرة تغير المناخ في جماعة المحيط الهادئ ورئيسة المنظمة غير الحكومية توفيا نيوي على إحاطتها المهمة اليوم.

إن العلم واضح. فتغير المناخ ظاهرة عالمية تشكل تهديدا رئيسيا للبشرية والبيئة. ومن أكثر الآثار إثارة للقلق للزيادة الناجمة عن تغير المناخ في درجة الحرارة العالمية ارتفاع مستوى سطح البحر، الذي يؤثر بشكل غير متناسب على البلدان النامية والأشخاص الذين يعيشون أوضاعا هشة. وفي ذلك الصدد، فإن الدول الجزرية الصغيرة النامية معرضة بشكل خاص لارتفاع مستوى سطح البحر. وتتأثر إكوادور أيضا بسبب منطقتها الساحلية المكتظة بالسكان والنظم الإيكولوجية الهشة، بما في ذلك جزر غالاباغوس. ويمكن أن يؤدي ارتفاع مستوى سطح البحر وفقدان الأراضي المترتب عنهما للتشريد وللاجئي المناخ إلى أزمة إنسانية. والنتائج التي توصلت إليها لجنة القانون الدولي، ولا سيما تلك التي توصل إليها فريق الدراسة المعني بارتفاع مستوى سطح البحر من منظور قانون البحار، وكيان الدولة وحماية الأشخاص المتضررين من ارتفاع مستوى سطح البحر، أساسية لفهمنا للآثار القانونية المترتبة على ارتفاع مستوى سطح البحر وللمنع نشوب النزاعات. ونعتقد أنه يلزم وضع مؤشر متعدد الأبعاد للضعف، بالإضافة إلى تحسين توافر الموارد في البلدان النامية، وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا.

تماشيا مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، تعترف إكوادور باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ باعتبارها المنتدى الحكومي الدولي الرئيسي للتفاوض بشأن الاستجابة العالمية لتغير المناخ والوفاء بالالتزامات التي تم التعهد بها بموجب الاتفاقية، بما في ذلك عن طريق تعبئة ١٠٠ بليون دولار من المساعدة سنويا للبلدان النامية بين عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢٥ ومضاعفة التمويل من أجل التكيف حتى عام ٢٠٢٥، وكذلك من خلال إنشاء صندوق جديد مؤخرا لمعالجة الخسائر والأضرار الناجمة عن تغير المناخ في البلدان

ونشدد مرة أخرى على أهمية تقسيم العمل داخل منظومة الأمم المتحدة. وهناك ثلاث ركائز متساوية، وهي السلام والأمن، وحقوق الإنسان، والتنمية، مكرسة في السطور الأولى من ديباجة ميثاق الأمم المتحدة. وعلى مدى ٧٧ عاما الآن، تتطور منظومة الأمم المتحدة على أساس هذا المبدأ. لقد ثبت أن تقسيم العمل في المجتمع يؤدي إلى نظام اقتصادي أكثر كفاءة، قادر على إنتاج سلع أكثر جودة ومبتكرة. وقياسا على ذلك، فإن الدول المؤسسة للأمم المتحدة لم تتوخى تقسيم العمل في الأمم المتحدة عن طريق الصدفة، وفي سعينا إلى إيجاد حلول أفضل ومبتكرة للتحديات التي تواجهها، ينبغي لنا أن نستخدم الأدوات المناسبة. والدول الأعضاء تتناول حل الصراعات في مجلس الأمن، في حين أنه ينبغي النظر في مسائل التنمية، بما في ذلك حماية البيئة، في سياق عمل الجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والمندى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، وهي المنبر المتخصص للمناقشات المناخية.

وبما أننا نجتمع اليوم لمناقشة المسائل البيئية، نود على وجه التحديد أن ننضم إلى زملائنا الصينيين، الذين أعربوا عن قلقهم إزاء خطط اليابان لإلقاء المياه المستعملة الملوثة بالنويدات المشعة من محطة فوكوشيما - ١ للطاقة النووية في المحيط. وعند اتخاذ ذلك القرار، لم ير زملاؤنا اليابانيون أن من الضروري مناقشة المسألة مع الدول المجاورة. ونحن نعمل على طوكيو لإبداء الشفافية الواجبة، والإبلاغ عن الإجراءات التي قد تشكل تهديدا إشعاعيا حقيقيا، والسماح، إذا لزم الأمر، برصد حالة الإشعاع في المناطق التي يحدث فيها تصريف المياه المستعملة هذه، فضلا عن اتخاذ التدابير للتقليل إلى أدنى حد من الأثر السلبي على البيئة البحرية والتدهور البيئي.

ختاما، أود أن أشير إلى أنه من المبرر تماما أن تسعى الدول الجزرية إلى لفت انتباه المجتمع الدولي إلى أكثر تحدياتها البيئية والإنمائية إلحاحا. والاتحاد الروسي يأخذ هذه الاحتياجات في الحسبان في أنشطة مشاريعه للمساعدة الإنمائية ويشدد على أهمية مناقشة هذه

مباشرا بتغير المناخ. ومع ذلك، نلاحظ مع القلق أن تغليب البعد الأمني على جدول أعمال المناخ، الذي يشمل التحديات التي يطرحها ارتفاع منسوب مياه البحر، يؤدي في رأينا إلى نتائج عكسية. ونشدد مرة أخرى على أنه لا يوجد أساس علمي للعلاقة بين المناخ والأمن. ووفقا لتقرير صادر عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، "مقارنة بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية الأخرى، يُقيم تأثير المناخ على الصراع على أنه ضعيف نسبيا".

دعونا نلقي نظرة فاحصة مرة أخرى على عناصر جدول أعمالنا اليوم. في الواقع إن تغير منسوب مياه البحر تترتب عليه آثار اقتصادية، مثل تدمير الهياكل الأساسية الحيوية، وانخفاض المصيد من الأسماك، وغمر المياه للأراضي الزراعية، وتدهور الأمن الغذائي والحصول على مياه الشرب. كما أن الآثار الاجتماعية للعدد المتزايد من الكوارث الطبيعية تثير القلق، شأنها في ذلك شأن فشل البلدان في وضع نظم حديثة للإنذار المبكر وغيرها من التكنولوجيات. ويمكن أن تصبح هذه التحديات الاجتماعية والاقتصادية محركات لعدم الاستقرار، ولكن ربط أسبابها الجذرية بالجانب المناخي فقط أمر مضلل بل ضار. فهو ينحرف عن البحث عن حلول ومناقشة التزامات المانحين. وينبغي إيلاء الاهتمام لكامل نطاق تحديات التنمية المستدامة. ونحن ممتنون للأمين العام لتسليطه الضوء على السلسلة الكاملة من المشاكل اليوم. ونود أن نطرح نقطة منفصلة بشأن الجوانب القانونية. تناقش لجنة القانون الدولي حاليا ارتفاع مستوى سطح البحر من منظور القانون الدولي. ونعتقد أن تلك المناقشة ذات أهمية حاسمة. ومع ذلك، نشدد على أن الخبراء القانونيين لم يتوصلوا بعد إلى توافق في الآراء، ولن تقدم النتائج إلا بعد النظر الدقيق في كل موضوع من المواضيع الفرعية الثلاثة، وهي المسائل المتعلقة بقانون البحار، ووضع الدولة، وحماية الأشخاص المتأثرين بارتفاع مستوى سطح البحر. ويجري تناول هذا الموضوع أيضا في اللجنة السادسة للجمعية العامة. ولذلك، نعتقد أنه من السابق لأوانه مناقشة هذه المسألة، لا سيما في مجلس الأمن، الذي ليس منبرا مخصصا للموضوع.

وفي ذلك الصدد أود التعليق على عدة نقاط.

أولا يجب على مجلس الأمن أن يضطلع بمسؤوليته بموجب ميثاق الأمم المتحدة عن صون السلم والأمن الدوليين في سياق تغير المناخ وارتفاع مستوى سطح البحر. وبينما تظل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ المحفل المتعدد الأطراف الرئيسي لتناول مسائل تغير المناخ يجب على مجلس الأمن أيضا يتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين ويجب أن يضطلع بتلك المسؤولية بموجب ميثاق الأمم المتحدة. ونرى أن من شأن عمل مجلس الأمن في تناول جوانب السلام والأمن المتصلة بتغير المناخ بما في ذلك ارتفاع مستوى سطح البحر أن يكمل الجهود المتعددة الأطراف في إطار الاتفاقية نفسها. لذلك أيدت سنغافورة وشاركت في تقديم مشروع قرار مجلس الأمن بشأن الأمن المناخي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١ (S/2021/990).

ثانيا، يجب على جميع البلدان الاضطلاع بدورها في دعم الجهود المتعددة الأطراف في التصدي لتغير المناخ وآثاره السلبية، بما في ذلك ارتفاع مستوى سطح البحر وما يترتب عنه من عواقب على السلم والأمن الدوليين. ويشمل ذلك تنفيذ المساهمات المحددة وطنيا واستراتيجيات التنمية طويلة الأجل المنخفضة الانبعاثات بموجب اتفاق باريس بشأن تغير المناخ فضلا عن دعم المبادرات ذات الصلة من خلال الجمعية العامة لتناول المسائل المتعلقة بالسلم والأمن. كما أن بناء القدرات في مجال التخفيف من آثار تغير المناخ وإجراءات التكيف، بما في ذلك حماية السواحل والهياكل الأساسية من ارتفاع مستوى سطح البحر وبناء القدرة على الصمود أمام الفيضانات أمر بالغ الأهمية ولا سيما بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموا.

ثالثا، يجب أن تتسق جميع الجهود الرامية إلى التصدي لارتفاع مستوى سطح البحر وآثاره مع القانون الدولي. فالحلول التي لا تتسق مع القانون الدولي لن تؤدي إلا إلى تقويض سيادة القانون على الصعيد الدولي، الأمر الذي من شأنه أن يعوق صون السلم والأمن الدوليين.

المسائل، ولكن فقط في منابر متخصصة في سياق نظام التنمية، الذي لا يمكننا من خلاله معالجة أعراض تلك الحالة فحسب، بل ومعالجة أسبابها الجذرية أيضا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أذكر جميع المتكلمين بألا تزيد مدة بياناتهم على ثلاث دقائق حتى يتسنى للمجلس إنجاز عمله على وجه السرعة. والأضواء الواضحة المثبتة على أطواق الميكروفونات ستنبه المتكلمين إلى إنهاء ملاحظاتهم بعد ثلاث دقائق.

أعطي الكلمة الآن لممثل سنغافورة.

السيد فيصل إبراهيم (سنغافورة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أهنيئ مالطة على توليها رئاسة مجلس الأمن وأن أثني عليها لعقد مناقشة اليوم بشأن آثار ارتفاع مستوى سطح البحر على السلم والأمن الدوليين، وهو موضوع هام بل هام جدا. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش، ورئيس الجمعية العامة، السيد تشابا كوروسي، والرئيس المشارك للفريق الدراسي المعني بارتفاع مستوى سطح البحر التابع للجنة القانون الدولي، وزير خارجية رومانيا، السيد بوغدان أوريسكو، والسيدة كورال باسيبي على إحاطاتهم.

بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بما فيها سنغافورة، يشكل ارتفاع مستوى سطح البحر الناجم عن تغير المناخ تهديدا وجوديا لبقائنا وقدرتنا على البقاء وآفاق النمو، بما في ذلك، بالنسبة للبعض، من خلال فقدان الأراضي. ويمكن أن تسهم الآثار السلبية لارتفاع مستوى سطح البحر في عدم الاستقرار الاجتماعي والصراعات، التي يمكن أن تصبح، بدورها، خطرا جسيما على السلم والأمن الدوليين.

وثمة حاجة ملحة إلى تنفيذ تدابير للتخفيف من آثار ارتفاع مستوى سطح البحر والتكيف معها، مثل حماية السواحل واستصلاح الأراضي، واتخاذ خطوات ملموسة نحو معالجة أو تخفيف آثاره السلبية المحتملة على السلام والأمن. بيد أن ارتفاع مستوى سطح البحر وآثاره بما في ذلك أثره على السلم والأمن الدوليين ستصبح مشكلة عالمية تتطلب حلولاً متعددة الأطراف استنادا إلى القواعد في نهاية المطاف.

من التأييد الساحق من عموم أعضاء الأمم المتحدة لمشروع القرار ذاك فإنه لم يعتمد بسبب استخدام حق النقض. لكن وبعد اعتماد قرار الجمعية العامة ٧٦/٢٦٢ في العام الماضي، أصبح لدى الجمعية الآن أداة أخرى لمساءلة العضو الذي يتمتع بحق النقض وتوضيح موقفه إزاء هذه المسألة البالغة الأهمية.

وبالنسبة للأشخاص الذين يعيشون في الدول الجزرية المرجانية فإن ارتفاع مستوى سطح البحر يعدّ التهديد الأمني الأكثر إلحاحاً. وكما هو الحال في جميع مسائل السلام والأمن، فلا جدال أن النساء والفتيات يتحملن عبئاً غير متناسب، وفي الوقت نفسه تظل النساء عاملاً حاسماً للتغيير. وبالتالي فإن هناك حاجة ماسة إلى منظور يراعي الفوارق بين الجنسين في جميع الاستجابات المناخية والأمنية.

وكما نعلم جميعاً، لا تزال الدول الأعضاء بعيدة كل البعد عن المسار الصحيح إذا أردنا تجنب أسوأ العواقب المترتبة عن تغير المناخ. فوفقاً لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة فليس هناك مسار موثوق يؤدي إلى تحقيق هدف خفض مستوى الاحترار بنسبة ١,٥ درجة مئوية. ولن يتسنى تجنب أكثر العواقب خطراً لارتفاع مستوى سطح البحر إلا بتحقيق تخفيضات كبيرة في الانبعاثات العالمية. وينطبق ذلك على الدول الجزرية المرجانية التي تتعرض مياهها الجوفية لخطر تسرب المياه المالحة بينما يهدد أراضيها خطر الفيضانات. كما ينطبق أيضاً على الدول الجزرية البركانية التي يعيش سكانها في الغالب بالقرب من مستوى سطح البحر وغالباً ما يكونون أكثر عرضة لخطر الكوارث الطبيعية مثل الأعاصير. لذلك يجب على المجتمع الدولي أيضاً أن يكفل للدول والبلدان المتأثرة بشكل خاص اليقين القانوني لكي تتمكن من اتخاذ القرارات نيابة عن سكانها.

تمشيا مع التزامنا بسيادة القانون، نؤيد الجهود الرامية إلى أن تطلب الجمعية العامة فتوى من محكمة العدل الدولية بشأن تغير المناخ.

وتقدر ليختشتاين أيضاً حضور الدكتور أوريسكو، الرئيس المشارك للفريق الدراسي التابع للجنة القانون الدولي المعني بارتفاع

وفي ذلك الصدد تتطلع سنغافورة إلى إحراز مزيد من التقدم في عمل لجنة القانون الدولي فيما يتعلق بارتفاع مستوى سطح البحر من منظور القانون الدولي.

نود أيضاً أن نشدد على الأهمية الأساسية لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار التي تحدد الإطار القانوني الذي يجب أن تتخذ من خلاله جميع الأنشطة في المحيطات والبحار. وكما توفر اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس إطاراً لمعالجة تغير المناخ، يجب أن تكون اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار الإطار الذي ينبغي من خلاله النظر في جميع القوانين المتعلقة بالمسائل المتعلقة بالبحار بما في ذلك ما يتصل بارتفاع مستوى سطح البحر.

إن سنغافورة دولة مدينة صغيرة منخفضة ويعيش أكثر من ٥٠ في المائة من سكانها على بعد ميلين تقريباً من الساحل. وبالنسبة لنا فإن التهديد الذي يشكله ارتفاع مستوى سطح البحر ذو أبعاد وجودية. ونظل على استعداد للعمل مع أعضاء مجلس الأمن والدول الأعضاء الأخرى في التصدي للتحديات التي يشكلها ارتفاع مستوى سطح البحر، بما في ذلك أثره على السلم والأمن الدوليين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة ليختشتاين.

السيدة أوهري (ليختشتاين) (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على استرعاء انتباهنا إلى هذا الموضوع الهام في جلسة رسمية لمجلس الأمن للمرة الأولى. لقد طال الانتظار ليتخذ المجلس منظوراً للأمن البشري يشمل جميع التهديدات المحتملة للسلم والأمن الدوليين. تبين العواقب البعيدة المدى لارتفاع مستوى سطح البحر وغيرها من الظواهر الأخرى بوضوح أن تغير المناخ في حد ذاته تهديد أمني جدير بأن يوليه المجلس اهتماماً مستمراً.

عندما خاطبنا أعضاء المجلس في الماضي بشأن موضوع ارتفاع مستوى سطح البحر في اجتماع معقود بصيغة آريا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١ كان يجري التفاوض على مشروع قرار قائم بذاته لمجلس الأمن بشأن المناخ والأمن (S/2021/990). وبالرغم

إن ارتفاع مستوى سطح البحر يجسد ذلك الدمار التدريجي المؤكد. ولئن كانت آثاره غير متناسبة في الدول الجزرية الصغيرة النامية وللأجيال المقبلة، فليست هناك حصانة لأي بلد من تلك الآثار.

ويسلم وفد بلدي باختلاف الآراء بشأن المحفل الأنسب في إطار الأمم المتحدة لتناول هذه المسألة. ولكن تعتقد جمهورية كوريا أنه ينبغي للمجلس - بوصفه الجهاز المسؤول عن صون السلم والأمن الدوليين - ألا ينأى بنفسه عن هذه المسألة. ويجب أن يبدأ مجلس الأمن في الانضمام إلى الجهود العالمية على أساس منظوره الخاص من خلال التفكير في آثار تغير المناخ على السلام والأمن والنظر في دوره في منع نشوب النزاعات المحتملة في المستقبل على نحو عاجل.

وإزاء تلك الخلفية، يدعو وفد بلدي إلى تعزيز الجهود لإعلام مجلس الأمن وتزويده بالأدوات اللازمة. وعلاوة على ذلك، فإن فهم الآثار الأمنية لتغير المناخ يتطلب تجميع البيانات العلمية وربطها بالمنظورات المحلية وغير ذلك من العوامل الاجتماعية والاقتصادية. ويحتاج المجلس إلى معلومات من مختلف الجهات المعنية، مثل العلماء والمنظمات الإقليمية وكيانات الأمم المتحدة الأخرى والمجتمع المدني. كما أن عمليات الأمم المتحدة للسلام المنوط بها ولايات تتناول المخاطر المتصلة بالمناخ يمكن أن تكون أيضا بمثابة العين التي يرى بها المجلس والأذن التي يسمع بها ما يجري على أرض الواقع. ويشجع وفد بلدي فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمناخ والأمن على تعزيز دوره في دمج وتطوير المعلومات والتحليلات التي تجمعها تلك المصادر المختلفة. ويمكن أيضا أن يكون مشروع القرار S/2021/990، الذي اقترحتة النيجر وأيرلندا في عام ٢٠٢١، مرجعا مفيدا. وعلى وجه الخصوص، يمكن أن تشكل التقارير والتحديثات المنتظمة التي يقدمها الأمين العام منطلقا جيدا للمجلس لكي يبقي المجلس المسألة قيد نظره.

وبوصفها بلدا من بلدان منطقة آسيا والمحيط الهادئ تحيط به المياه من ثلاث جهات، تعرب جمهورية كوريا عن تعاطفها الكامل مع البلدان الجزرية في المحيط الهادئ إزاء آثار ارتفاع مستوى سطح

مستوى سطح البحر اليوم، وتواصل دعم الجهود الجارية في إطار اللجنة لتوضيح جوانب القانون الدولي ذات الصلة بارتفاع مستوى سطح البحر فيما يتعلق بقانون البحار وحماية الأشخاص المتأثرين بارتفاع مستوى سطح البحر فضلا عن حماية كيان الدولة.

في الختام، أود أن أركز على مسائل تؤثر كيان الدولة نفسه بارتفاع مستوى سطح البحر. لقد استمعنا اليوم إلى إشارات إلى التهديد الوجودي لارتفاع مستوى سطح البحر لبعض الدول. ويتمثل جزء من الدور الذي يمكن أن يؤديه المجتمع الدولي لصالح أكثر الأشخاص تأثرا في تجديد الالتزام بحق الشعوب في تقرير المصير على النحو المنصوص عليه في المادة ١ المشتركة بين العهدين التوأمين لحقوق الإنسان. وفي حالات ارتفاع مستوى سطح البحر حيث تغمر الأراضي ويجبر الأفراد على إعادة التوطين ينبغي ألا ينطوي ذلك في حد ذاته على تهديدات لبقاء الدول، وهو موقف تشدد عليه ليختشنتين في تقاريرنا المقدمة إلى عملية لجنة القانون الدولي، ويحظى بتأييد ثابت في القانون الدولي. وكما سمعنا في وقت سابق اليوم، فإن الوضع الجديد الناشئ عن غمر أراضي دولة أو بلد سواء كان كليا أو جزئيا أو إعادة توطين شعبها ينبغي ألا يغير الافتراض الوارد في القانون الدولي عموما بأنه ينبغي للشعب المعني وحده أن يحدد طريقة التعبير عن حقه في تقرير المصير، بما في ذلك بواسطة كيان الدولة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا.

السيد هوانغ (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): يشكر وفد بلدي الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ومقدمي الإحاطات الآخرين.

تؤيد جمهورية كوريا البيان المشترك الذي سيدلي به ممثل ناورو بالنيابة عن مجموعة الأصدقاء المعنية بالمناخ والأمن.

ولا مجال لإنكار الصلة بين تغير المناخ والسلام والأمن. وإذا لم يتم التصدي لتغير المناخ في الوقت المناسب، فسوف يشكل تهديدا عالميا للسلم والأمن على المدى الطويل. فنحن نشهد بالفعل تلك الصلة المروعة في أجزاء كثيرة من العالم، بما في ذلك في أفريقيا.

المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة، لمنع هذه الاحتمالات من أن تصبح حقيقة واقعة واحتواء آثار ارتفاع مستوى سطح البحر، وخاصة على السلام والأمن الدوليين.

إن التعاون الدولي بشأن منع ارتفاع مستوى سطح البحر وإدارة مخاطره أمر حاسم لنجاح أي استراتيجية تهدف إلى مكافحته. والجوانب القانونية المتعلقة بارتفاع مستوى سطح البحر معقدة، ولا توجد حلول واضحة. ومع ذلك، فإن لجنة القانون الدولي تستحق الثناء على ما تقوم به من عمل بشأن هذه المسألة. ونتطلع إلى عرض نتائج عمل الفريق الدراسي التابع للجنة، الذي يشارك في رئاسته السيد أوريسكو. ومن المهم أن نفهم أنه لا يمكننا ضمان التغلب على هذه الثغرات القانونية إلا من خلال التعاون الدولي المتضافر. وتتمثل إحدى الأفكار في أنه ينبغي للدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار أن تنظر أيضا في التفاوض على بروتوكول أو صك آخر لمعالجة الجوانب البحرية المتعلقة بارتفاع مستوى سطح البحر، بما في ذلك احتمال تغير خطوط الأساس ونقاط الأساس، مع مراعاة مسائل الاستقرار والأمن والعلاقات الدولية والحدود بوضوح.

وفي هذا السياق، من واجبنا الأخلاقي، فيما يخص تقاسم الأعباء، فضلا عن كونه واجبا قانونيا، أن نساعد الدول الجزرية الصغيرة النامية في التغلب على التحديات التي تواجه سيادتها والتعامل مع خطر تشريد سكانها. وتخطط عدة بلدان متقدمة النمو بالفعل لبناء حواجز بحرية لحماية أراضيها من ارتفاع مستوى سطح البحر، ولديها الموارد اللازمة لذلك. وينبغي توفير نفس الوسائل للدول الجزرية الصغيرة النامية وغيرها من الدول النامية. وفي هذا الصدد، يمكن للأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية أن تضطلع بدور هام جدا في وضع وتنفيذ استراتيجيات تتضمن حلولاً مماثلة لتلك الدول. وعلى نفس المنوال، ينبغي للأمم المتحدة أن تشرع في إجراء مناقشة بشأن خطر نزوح البشر نتيجة لارتفاع مستوى سطح البحر بغية معالجة جميع جوانب المسألة والوسائل التي يمكن بها للمجتمع الدولي أن يتقاسم هذا العبء. فمع احتمال نزوح الملايين، لن يتمكن أي بلد بمفرده من التعامل مع التدفق الهائل لهؤلاء النازحين.

البحر. وتلتزم حكومة بلدي التزاما قويا بتعزيز شراكتها معها. وفي هذا الصدد، سنستضيف خلال هذا العام أول مؤتمر قمة على الإطلاق بين جمهورية كوريا وبلدان جزر المحيط الهادئ. وسيتم دعم هذه الجهود من خلال زيادة مساعدتنا الإنمائية الرسمية الخارجية، بما في ذلك المساعدة الإنمائية الرسمية الخضراء، لمساعدة البلدان الشريكة لنا في تحولها إلى الطاقة المنخفضة الكربون ومن خلال تبادل التكنولوجيات الخضراء والرقمية. وستساعد البيانات عالية الجودة الناتجة في توجيه أولويات السياسات المتعلقة بالمناخ والحوكمة في البلدان الأكثر تضررا. وفي غضون ذلك، ستواصل جمهورية كوريا أيضا دعم الجهود الإقليمية مثل "مبادرة الأمم الصاعدة"، التي أطلقت للحفاظ على كيان وثقافة بلدان الجزر المرجانية في المحيط الهادئ التي تواجه تهديدات وجودية بسبب ارتفاع مستوى سطح البحر.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الأردن.

السيد حمود (الأردن) (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية، سيدي الرئيس، أن أهنئ مالطة على رئاستها لمجلس الأمن لهذا الشهر وأن أرحب بوزير خارجيتكم. ونعرب عن خالص تقديرنا لمالطة على دورها في تنظيم هذه الجلسة الحسنة التوقيت بشأن موضوع هام مثل ارتفاع مستوى سطح البحر فيما يتعلق بالسلام والأمن الدوليين.

اجتذبت مسألة ارتفاع مستوى سطح البحر اهتماما كبيرا على مدى السنوات القليلة الماضية نتيجة للأدلة العلمية على أن هذه الظاهرة أصبحت بالفعل على نطاق سيؤثر على وجود الدول وسبل عيشها، ولا سيما عدد من الدول الساحلية المنخفضة والدول الجزرية الصغيرة النامية وشعوبها. وستواجه سيادة الدول المتأثرة تحديا وسيكون هناك بالتأكيد تأثير على المناطق والاتفاقات البحرية نتيجة لارتفاع مستوى سطح البحر. كما سيجد ملايين الأشخاص أنفسهم مشردين نتيجة لذلك على مدى العقود القليلة المقبلة. وستكون هناك آثار هائلة على السلام والأمن الدوليين نتيجة للنزاعات المحتملة الناشئة عن هذه التحديات التي تواجه السيادة وجراء النزاعات البحرية المتصلة بارتفاع مستوى سطح البحر. ولذلك، من الأهمية بمكان ضمان أن يعمل

مصر أكثر من ٦ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي سنوياً. ورابعاً، نظراً لأن دلتا النيل في مصر أرض منخفضة، فإنها محددة في تقرير التقييم الرابع للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ بوصفها واحدة من البؤر الثلاث شديدة التأثير في العالم. وستؤثر زيادة ارتفاع مستوى سطح البحر على ٢٥ في المائة من سكاننا وعلى ٩٠ في المائة من أراضينا الزراعية وسيكون لذلك تأثير مباشر على مليوني شخص، فضلاً عن خسارة في الأراضي بقيمة ٣٥ بليون دولار. وسيزيد ارتفاع مستوى سطح البحر من التحديات التي تواجهها مصر، باعتبارها البلد الأكثر اكتظاظاً بالسكان الذي يعاني من ندرة المياه في العالم. وسيؤدي ارتفاع مستوى سطح البحر إلى انخفاض معدلات تجدد المياه وارتفاع معدلات التبخر وتفاقم التحديات الحالية التي تواجهها مصر في مجال الأمن المائي. وسيمثل مؤتمر الأمم المتحدة، "الماء من أجل التنمية المستدامة"، الذي يعقد في آذار/مارس ٢٠٢٣، فرصة ممتازة لوضع جدول الأعمال المتعلق بالمياه ضمن أولويات المجتمع الدولي.

استناداً إلى النقاط التي أشرت إليها، نعتقد أنه من أجل معالجة الأسباب الجذرية لتغير المناخ مع التكيف مع مظاهره، تقوم حاجة ماسة إلى توفير تمويل مناخي، بما في ذلك الالتزامات المالية المقدمة في سياق اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ولا سيما مبلغ الـ ١٠٠ بليون دولار. ويجب أن يكون التمويل بشروط ميسرة جزءاً لا يتجزأ من الأدوات المالية المقدمة إلى البلدان النامية. ولا يزال تحقيق هدف مالي كمي جديد على أساس توفير مبلغ الـ ١٠٠ بليون دولار بحلول عام ٢٠٢٥ يمثل أولوية قصوى، فضلاً عن مضاعفة التمويل المخصص للتكيف مع تغير المناخ.

وقد نجحت الدورة السابعة والعشرون لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، التي عقدت في شرم الشيخ، بمصر، بعد ٣٠ عاماً في التوصل إلى قرار تاريخي بشأن ترتيبات التمويل لمعالجة الخسائر والأضرار. وأنشئ صندوق للخسائر والأضرار وبدأ تفعيل شبكة سانتياغو لتجنب الخسائر والأضرار. وتضمن القرار

ويرى الأردن أيضاً أن لمجلس الأمن دوراً هاماً في إبراز التحديات التي تواجه السلام والأمن الدوليين نتيجة لارتفاع مستوى سطح البحر وفي اقتراح إجراءات واستراتيجيات لمنع العواقب المحتملة، بما في ذلك تدابير منع نشوب النزاعات وآليات تسوية المنازعات بالوسائل السلمية بموجب الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما المادتين ٣٣ و ٣٦.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل مصر.

السيد محمود (مصر) (تكلم بالإنكليزية): أهنيء مالطة على توليها رئاسة مجلس الأمن وأود أن أعرب عن تقديرنا للسيد بورغ على تنظيم جلسة اليوم. تظل الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، فضلاً عن الاتفاقيات الدولية ذات الصلة، ولا سيما اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس المتعلق بها، هي المحافل الملائمة لمعالجة أزمة المناخ بجميع مظاهرها، بما في ذلك ارتفاع مستوى سطح البحر، فضلاً عن كونها صاحبة الولاية الأصلية. وفي الوقت نفسه، من المسلم به أن تغير المناخ عامل مضاعف للخطر ومحرك للنزاع في عدد من المناطق في أنحاء العالم، ومن ثم لا بد من تناول الصلة المتزايدة بين تغير المناخ والأمن. وبصفتها رئيسة المؤتمر السابع والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، تدرك مصر تماماً الآثار الشديدة لتغير المناخ، بما في ذلك ارتفاع مستوى سطح البحر، على سبل عيش الإنسان وعلى كوكبنا.

وأود أن أشير إلى عدد من الحقائق الهامة. أولاً، يسلط أحدث تقرير عن الاحتياجات الصادر عن اللجنة الدائمة المعنية بالتمويل التابعة لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ الضوء على أنه إذا كان للبلدان النامية أن تنفذ مساهماتها المحددة وطنياً من الآن وحتى عام ٢٠٣٠، فإن احتياجاتها ستبلغ ٥,٦ تريليون دولار. وثانياً، تشير تقديرات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إلى أن التكاليف السنوية للتكيف مع المناخ في البلدان النامية قد تصل إلى ٣٠٠ بليون دولار في عام ٢٠٣٠. وثالثاً، ستكلف الآثار الضارة لتغير المناخ

مستوى سطح البحر من خلال ذوبان الكتل الجليدية وارتفاع درجة حرارة المحيطات. وهناك حاجة الآن إلى اتخاذ إجراءات للتصدي لتغير المناخ أكثر من أي وقت مضى، سواء من خلال تدابير تخفيف آثار تغير المناخ والتكيف معها أو التعويض عن الخسائر والأضرار، فضلا عن بناء القدرة على الصمود.

ونؤكد التزامنا باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس بشأن تغير المناخ. وندعو إلى تنفيذ الاتفاقات المبرمة خلال الدورة السابعة والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، التي عقدت في شرم الشيخ، بمصر، بما في ذلك الصندوق الجديد للخسائر والأضرار للبلدان المعرضة لتغير المناخ. ونسلط الضوء أيضا على أهمية تعزيز تدابير الحد من مخاطر الكوارث وضمان توفر المساعدة الإنسانية الفعالة والأمنة. ويتطلب ذلك نهجا وقائيا يكفل دورا رئيسيا للتقييمات الشاملة للمخاطر. وتترتب على ارتفاع مستوى سطح البحر آثار قانونية لا يمكن الاستهانة بها. وكما ورد في ورقة المسائل الثانية التي أعدها الفريق الدراسي التابع للجنة القانون الدولي بشأن هذا الموضوع، فإن من المهم تحليل الآثار القانونية لارتفاع مستوى سطح البحر على استمرارية كيانات الدولة. ومن الأولويات أيضا العمل على توضيح النظام القانوني لحماية الأشخاص المتضررين من ارتفاع مستوى سطح البحر. وفيما يتعلق بمجلس الأمن، نعتقد أنه يجب أن يأخذ في الحسبان الآثار التي قد تترتب على أي ظاهرة تدخل في نطاق عمله حتى يتمكن من الوفاء بمسؤوليته عن صون السلام والأمن الدوليين. والمسألة لا تتعلق بإضفاء الطابع الأمني على جدول الأعمال البيئي، بل بضمان ألا يتجاهل هذا الجهاز العوامل المتعددة التي يمكن أن تسفر عن نشوب نزاعات حاليا أو مستقبلا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا يزال هناك عدد من المتكلمين المسجلين في قائمتي لهذه الجلسة. ونظرا لتأخر الوقت، أعترم، بموافقة أعضاء المجلس، تعليق الجلسة حتى الساعة ١٥/٠٠. عقلت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.

الرئيسي المتخذ في الدورة السابعة والعشرين للمؤتمر نتائج مهمة تتعلق بمناقشتنا اليوم، مثل تشجيع الأطراف على النظر في إدماج العمل القائم على المحيطات في أهدافها المناخية الوطنية والتأكيد مجددا على مبادرة الأمين العام لحماية كل شخص على وجه الأرض من خلال التغطية الشاملة لأنظمة الإنذار المبكر. كما أبرز مؤتمر قمة التنفيذ فيما يتعلق بالمناخ في شرم الشيخ بشكل جلي آثار التهديدات المتصلة بالمناخ. وخلال اجتماع المائدة المستديرة بشأن موضوع "تغير المناخ واستدامة المجتمعات الضعيفة"، أكد القادة من جديد التزامهم بالعمل معا للتصدي للآثار الضارة لتغير المناخ.

ختاما، تظل مصر ملتزمة التزاما تاما بالتصدي للتهديد الوجودي الذي تفرضه أزمة تغير المناخ وآثاره، بما في ذلك ارتفاع مستوى سطح البحر، وستواصل جهودها العالمية لتحقيق التنمية المستدامة للبلدان النامية وضمان سلامتها وأمنها واستقرارها وازدهارها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل المكسيك.

السيد أوتشوا مارتينيس (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): تشكر المكسيك مالطة على عقد مناقشة اليوم وتقدير الإحاطات التي استمعنا إليها.

نشهد المزيد من الأمثلة على عواقب تغير المناخ وتأثيرها كعوامل مضاعفة لنشوب النزاعات. وارتفاع مستوى سطح البحر ظاهرة أخرى تهدد وجود الدول ذاته، ولذلك تقوم حاجة إلى فهم أفضل لآثارها المحتملة بغية وضع خطط عمل شاملة تتضمن بعدا للسلام والأمن. والتقارير الواردة مؤخرا عن ارتفاع مستوى سطح البحر مثيرة للقلق. ووفقا لما ذكرته المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، تضاعف معدل ارتفاع مستوى سطح البحر منذ عام ١٩٩٣. وتشكل تلك الظاهرة تهديدا خاصا للدول الجزرية الصغيرة النامية وللملايين الأشخاص الذين يعيشون في المجتمعات الساحلية، بما في ذلك في البلدان متوسطة الدخل. والنتائج التي توصلت إليها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ واضحة فيما يتعلق بعواقب العمل البشري على ارتفاع